بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني
الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)

مقابل قيام بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) (ويشار إليه فيما بعد بـ"البنك") وهو التعبير الذي يشمل خلفائه والمتنازل لهم القانونيين،بالموافقة على فتح حساب (كما هو معرف فيما بعد) للعميل أو قيام العميل بتنفيذ أي معاملة أو خدمة (كما هي معرفة فيما بعد) يوافق العميل بموجبه على تطبيق هذه الشروط والأحكام (الشروط والأحكام)، بالإضافة إلى أي شروط وأحكام أخرى مطبقة على الحساب/الحسابات والخدمة المصرفية ذات الصلة.

البنك هو بنك تجاري مرخص من قبل وينظمه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يجوز للعميل الاتصال بالبنك لأي استفسارات، مساعدة أو شكاوى، في أي من فروعه أو بزيارة موقعه الالكتروني (www.emiratesnbd.com/help-and-support/contact-us).

تنطبق هذه الشروط والأحكام على كل وأي حساب مصرفي يقوم العميل بفتحه أو الاحتفاظ به لدى البنك وينظم كافة المعاملات التي تتم فيما بينهما.

يعتبر توقيع العميل على نماذج وطلبات فتح الحسابات الخاصة بالبنك، الاشتراك أو استخدام أي من الخدمات/المنتجات التي يقدمها البنك وتنفيذ أي معاملة لدى البنك قبولا لهذه الشروط والأحكام وتعديلاتها من وقت لآخر.

ملاحظة هامة:

- يحق للبنك تعديل هذه الشروط والأحكام بموجب اشعار الى العميل وفقا للقانون المطبق.
- يكون للبنك أيضا الحقوق المعينة في انهاء، اغلاق، إيقاف و/ أو الغاء أي حساب أو خدمة مصرفية كما هو موضح في هذه الشروط والأحكام. يتضمن ذلك حيثما كان مطلوبا القيام بذلك بموجب القانون، في حال لم يستوفي العميل أي من الشروط المطبقة أو في حال خرق العميل هذه الشروط والأحكام أو أي من شروط البنك الأخرى المطبقة.
- يكون لكل حساب وخدمة مصرفية مجموعة مختلفة من الشروط والخصائص المرافقة لها وفي بعض الحالات، قد يحق للعميل خلال فترة السماح اختيار الغاء، طلب تنازل عن رسوم، طلب تحقيقات أو رفع شكوى بشأن تجربة العميل. في حال أي شك، يجب على العميل الاتصال بالبنك. .
- سوف يكون العميل مطالبا بدفع رسوم، مصروفات وفي بعض الحالات غرامات حسب ما هو مبين في هذه الشروط والأحكام وجدول رسوم البنك، والتي تخضع للتغيير. إضافة لذلك، الخدمات البنكية المعينة مثل استخدام البطاقات والشيكات يمكن أن ينشئ التزامات وانكشاف على العميل. يجب على العميل فهم ذلك قبل فتح حساب أو استخدام خدمة مصرفية ويتأكد دائما من استخدامها بصورة أمنة في نطاق موارده المالية.

يوافق العميل بموجبه على الشروط والأحكام المبينة أدناه:

الصياغة/ المصطلحات

- الكلمات التي ترد بصيغة المفرد فقط سوف تشمل الجمع والعكس صحيح وفي حالة الحسابات المشتركة فإن الإشارة إلى عميل واحد سوف تشمل الإشارة إلى العملاء المشتركين.
- الكلمات التي تشير إلى جنس تشمل كافة الأجناس والكلمات التي تشير إلى شخص تشمل المالك المفرد أوالشراكة أو المؤسسة أو الشركة أو الهيئة أو غيرها. عناوين المواد في هذا المستند لن يتم وضعها في الاعتبار عند تفسير هذه الشروط والأحكام.
- الإشارة إلى هذه الشروط والأحكام سوف تفهم على أنها إشارة إلى أي شروط وأحكام واردة في نموذج طلب الحساب الذي تم تعبئته من قبل العميل أو أي طلب خاص بأي خدمات أخرى.
- هذه الشروط والأحكام وتعديلاتها تشكل جزءا لا يتجزأ من مستندات فتح الحساب ومستندات الخدمة المصرفية ذات الصلة التي يقدمها البنك إلى العميل.

التعريفات:
في هذه الشروط والأحكام وعندما يسمح سياق النص بذلك، يكون للتعبيرات التالية المعاني المقابلة لها ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك:

الحساب: يعنى حساب جاري و/أو حساب جاري خاص، الحساب المميز، حساب مشترك، حساب توفير، الحساب المميز و/أو حساب التوفير ذي الشرائح، حساب التوفير بالعملة الأجنبية، حساب التوفيرالذكي، حساب بلس سيفر، حساب تحت الطلب، ودائع ثابتة، الودائع المتكررة، حساب خطتي و/أو أي نوع من أنواع الحسابات و/أو الودائع التي تم فتحها لدى البنك بأي اسم والتي تتم إدارتها بشكل فردي أو مشترك.

البنك: يعني بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) وخلفائه والمتنازل لهم القانونيين.

جدول رسوم البنك: يعني جدول الرسوم، المصروفات والأسعار الخاصة بالبنك الموجودة على الموقع الالكتروني للبنك وفي فروع البنك.

عميل: يعني أي وكل شخص طبيعي أو اعتباري (سواء كان شخصاً منفرداً أو مع آخرين) والذي يمتلك حسابا لدى البنك و/أو مشترك في أي من الخدمات المصرفية أو مستخدماً لأي من خدمات البنك أو منتجاته في أي وقت مثل ودون تحديد، الخدمات المصرفية الإلكترونية، والأعمال المصرفية عبر الإنترنت، والأعمال المصرفية الهاتفية، الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك وأي خدمة أخرى يقدمها البنك من وقت لآخر ويشمل أي شخص أو أكثر مفوض حسب الأصول من قبله ويتم إعطاؤه بطاقة لاستخدامها في سحب النقد وشراء البضائع والخدمات.

الخدمة المصرفية: أي نوع من الخدمة/الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك إلى العملاء مثل ولكن دون حصر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت و/أو الأعمال المصرفية الهاتفية و/أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، و/أو معاملات السحب والسداد من خلال أجهزة الصراف الآلي و/أو وأجهزة الإيداع النقدي و/أو أي وسيلة تكنولوجية أخرى و/أو أي نوع آخرمن الخدمات المصرفية التي يقدمها إلى العملاء في أي وقت.

الوكلاء: يعني الشخص أو الأشخاص المعينين أو المعتمدين من قبل البنك لدعم أو تقديم الخدمة المصرفية.

المستفيد: يعني المستلم للأموال عن طريق أي من الخدمات المصرفية.

تعليمات العميل: تعني التعليمات التي يعطيها العميل إلى البنك من حين لآخر بخصوص تشغيل الحساب.

المعاملة المالية: تعني قيد أو مجموعة من القيود يتم قيدها عن بعد وبثها الكترونياً إلى البنك عن طريق الخدمة المصرفية وتؤدي إلى حركة مالية تؤثر على أرصدة حساب العميل.

تعليمات البنك الإلكترونية: هي مستندات البنك الإلكترونية المتوفرة عبر الإنترنت أو تعليمات التشغيل أو التوجيهات الإرشادية الصادرة عن البنك في أي شكل كتابي أو في دليل البنك بموقعه على الإنترنت.

الإنترنت: يعني مجموعة من المعلومات المخزنة في جهاز كمبيوتر ومتاحة عبرالشبكة عالمياً.

الخدمة المصرفية عبر الإنترنت: تعني الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي يقدمها البنك (وتعرف حالياً باسم بنك نت و/أو أي اسم آخر يقرره البنك)تمكن العميل من الاتصال بالبنك عبر الإنترنت لإنجاز معاملات مالية وغير مالية مع البنك مثلالاستعلام عن الرصيد وتحويل الأموال ودفع الفواتير و/أو أي خدمات أخرى يقدمها البنك من وقت لآخر.

كلمة المرور: تعني كلمة سرية مكونة من أحرف هجائية وأرقام تمكن العميل من الدخول إلى خدمات البنك عبر الإنترنت.

برامج الكمبيوتر: تعني مجموعة من التعليمات المعروفة بشكل شائع فيشكل برامج كمبيوترية مكتوبة بلغة يمكن قراءتها وتشغيلها بواسطة جهاز إلكتروني.

سويفت: جمعية اتصالات مالية عالمية بين البنوك لديها شبكة حاسوب توفر تسهيلات اتصال بين البنوك في مختلف دول العالم.

المستخدم: فرد أو أكثر مرخص/مرخصين من قبل العميل تنازل له/لهم عن كلمة المرور ورقم التعريف الشخصي ورقم تعريف المستخدم الصادر عن البنك للدخول إلى الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

تعريف المستخدم: هو رقم أو كلمة تعريف المستخدم المقدم من البنك إلى العميل بغرض التعريف عند استخدام الخدمة المصرفية.

الوكلاء:تعني الشخص/الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين تم تعيينهم بواسطة البنك للتزويد بأي جزء من الخدمة المصرفية

يوم عمل: يعني أي يوم عمل رسمي للبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة.

التوقيت النهائي: يعني الموعد النهائي الذي يحدده البنك من وقت لآخرو الذي يمكن خلاله إجراء معاملات مصرفية محددة مثل دفع الفواتير وتحويل الأموال، إلخ. باستخدام الخدمة المصرفية.

تسهيلات التعريف: تعني رقم بطاقة الصراف الآلي و/أو الرقم السري و/أو هوية الدخول و/أو رمز التعريف الشخصي الهاتفي و/أو أية تسهيلات هوية أخرى خاصة بالعميل.

هوية الدخول: تعني رقم/اسم التعريف المستخدم لتعريف العميل عند استخدامه للأعمال المصرفية الهاتفية مع رقم التعريف الشخصي/ رقم التعريف الهاتفي.

التعليمات عبر الإنترنت: تعني التعليمات عبر الإنترنت المتضمنة في معاملة مالية أو غير مالية مقدمة من قبل العميل للبنك.

الخدمة المصرفية الهاتفية: تعني الخدمة المصرفية الإلكترونية عبر الهاتف التي يقدمها البنك والتي تسمح للعميل المشترك القيام بمعاملات مالية وغير مالية في حسابات العميل لدى البنك.

رقم التعريف الهاتفي: تعني رقم التعريف الهاتفي السري والذي إذا استخدم مع هوية الدخول سوف يسمح للمشترك الدخول إلى الخدمة المصرفية الهاتفية. وقد يعنى أيضا الرقم السري لبطاقة الخصم الآلية التي أصدرها البنك للعميل.

رقم التعريف الشخصي: هو رقم التعريف الشخصي الذي يتم إصداره لحامل البطاقة و/أو الرقم الذي يختاره حامل البطاقة بحيث يمكن استخدام البطاقة في أجهزة الصراف الآلي ومحلات التجزئة التي تقبل الدفع بالبطاقة ذو رقم التعريف الشخصي ونقاط الخدمة الذاتية.

تاريخ الاستحقاق: يعني التاريخ الذي تصبح فيه الأموال التي تعود لمعاملة مالية متاحة للمستفيد.

البطاقة: يقصد بها بطاقة دفع فيزا إلكترون/بطاقة الخصم فيزا التي يصدرها البنك لعملائه لاستخدامها:

- لشراء البضائع والخدمات والمزايا أو للقيام بالحجوزات من التجار الشركاء من داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال أجهزة نقاط البيع التي تقبل بطاقات فيزا.
- لشراء البضائع والخدمات والمزايا أو للقيام بالحجوزات عبر الإنترنت،الهاتف أو البريد أو بأي وسيلة أخرى حيث لا يكون وجود فعلي للبطاقة في ذلك الوقت للمعاملة إذا سمح به البنك.
- الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي التي تحمل علامة إلكترون وبلاس وعلامة فيزا وعلامة سويتش البنك المركزي وعلامة جي سي سينت.
- الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف من البنك.

حامل البطاقة: أي شخص أو أشخاص يتم إصدار البطاقة له/لهم ويتم فتح والاحتفاظ بحساب جاري أو حساب توفير باسمه/اسمهم لدى البنك والذي/الذين لديه/لديهم سلطة منفردة لتنفيذ المعاملات المالية من خلال الحساب. يشمل مصطلح حاملي البطاقة حامل البطاقة الرئيسية والإضافية(إن وجد).

الوكيل: يعني الشخص أو الأشخاص – طبيعيين أو اعتباريين –يعينهم البنك لتقديم كل أو أي جزء من خدمة الخدمات المصرفية.

الهاتف المتحرك: يعني أي هاتف متحرك أو أي أجهزة أو معدات أخرى يعتمدها البنك لتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك للعميل.

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك: تعني خدمات مصرفية تعتمد على الهاتف المتحرك يقدمها البنك عبر شبكة إلكترونية آمنة وتسمح للعميل المشترك فيها بالاستعلام والاطلاع على الرصيد وإجراء معاملات مصرفية في حساب المتصل أو المشترك في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

أ- الحسابات المصرفية

١- شروط عامة:

بالإضافة إلى الشروط والأحكام - إن وجدت - المبينة في نموذج الطلب الذي قام صاحب الحساب/العميل بتعبئته وتوقيعه، يوافق العميل بأن الشروط والأحكام التالية سوف تنطبق على جميع أنواع الحسابات المفتوحة لدى البنك:

١-١ يقر العميل إنه وفقا لتقدير البنك المنفرد، لن يتم فتح أي حساب قبل استيفاء جميع المستندات التي يطلبها البنك والتي تكون وفقا لرأي البنك كافية لفتح الحساب.

١-٢ قد يقبل البنك إيداع شيك/شيكات لفتح الحساب مع مراعاة الشروط والأحكام التي يحددها البنك من وقت لآخر. لا يقبل إيداع شيكات الغير بغرض التمويل الأولي لفتح أي حساب أو وديعة.

١-٣ فيما يتعلق بالحسابات الجارية، قد يقوم البنك حسب تقديره المنفرد بإصدار دفتر شيكات للعميل والذي سيقوم البنك بإرساله للعميل بالبريد العادي أو الممتاز على عنوان العميل الموضح في طلب فتح الحساب وذلك على مسؤولية العميل المطلقة دون أي مسؤولية على البنك، كما يجوز للبنك أن يجعل دفتر الشيكات متاحاً لدى الفرع الذي تم فيه فتح الحساب ليتم تسليمه للعميل أو من ينوب عنه.

١-٤ يدرك العميل إن إصدار أي دفتر شيكات أو بطاقات صراف آلي لأي نوع من أنواع الحسابات سيخضع لمتطلبات القانون أو لتعليمات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وموافقة البنك.

١-٥ يحق للبنك أن يقيد على حساب العميل أي شيكات أو سندات تحويل أو سندات إذنية أو أوامر دفع والتي تكون مسحوبة أو مقبولة أو قام بها المفوض/المفوضون بالتوقيع وأن يقوم بتنفيذ أي تعليمات تعطى بواسطته/بواسطتهم/أو بواسطة وكيل مفوض/وكلاء مفوضين حسب الأصول من قبله/قبلهم فيما يتعلق بالحساب/ بالحسابات على الرغم من إن مثل ذلك القيد أو التنفيذ قد ينتج عنه أن يصبح مثل ذلك الحساب مكشوفاً/تلك الحسابات مكشوفة أو أن يزيد أي سحب على المكشوف، على أن لا يؤثر ذلك على حق البنك في أي وقت بعدم السماح بأي سحب على المكشوف أو تجاوز هذا الحد. يكون العميل مسؤولاً بصفة شخصية ومنفردة بالإضافة الى مسؤليته المشتركة (إن وجدت) عن أي سحب على المكشوف أو التزام يكون ناشئاً ومتعلقا بالحساب.

١-٦ يمكن فتح حساب بأسماء مشتركة على أن يقوم طالبوا فتح الحساب المشترك بترشيح أحدهم ليكون ممثلهم الوحيد في جميع المعاملات والمراسلات البنكية. وفي حالة عدم وجود هذه التعليمات ستتم إدارة وتشغيل الحساب بواسطة جميع المشتركين مجتمعين ويجوز للبنك إرسال المراسلات الخاصة بالحساب على العنوان المبين أولا في نموذج طلب فتح الحساب.

١-٧ يحق للبنك أن يقيد في الجانب الدائن لأي حساب جميع المبالغ بما في ذلك أرباح الأسهم والفوائد وأموال الاستثمار الناتجة عن الأوراق المالية أو تحصيل الشيكات أو الفواتير التي يقوم باستلامها أو تحصيلها لصالح العملاء.

١-٨ في حالة وفاة أو انعدام الأهلية أو حل أو إعسار أو إفلاس أو أية أحداث (أو إجراءات أخرى مماثلة) للعميل (أو في حالة الحساب المشترك أي شخص معرف على إنه العميل) لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن أية خسائر تنشأ عن أية تعاملات في الحساب ما لم وإلى أن يتلقى إشعاراً خطيا بذلك مصحوبا بمستندات مقبولة حسب وجهة نظر البنك. في مثل هذه الحالات، يقوم البنك بتعليق كافة التعاملات في الحساب إلى أن يتم تفويض خلف معين أصولاً أو موظف قضائي، يكون في رأي البنك مفوضاً بصورة مناسبة للتعامل مع الحساب وفقا للقوانين المعمول بها.

١-٩ يحق للبنك دون الرجوع للعميل أن يخصم من الحساب كافة النفقات والضرائب والرسوم وأي مصروفات أخرى مشمولة في أي تعرفة ذات صلة أو اتفاقية بما في ذلك دون تحديد، الرسوم القانونية وكافة رسوم الشيكات المرتجعة والشيكات الموقوفة والفوائد على الأرصدة المدينة (سواء إن كان مسموح به أم غير ذلك).

يحتفظ البنك أيضاً بالحق في فرض رسوم خدمة في حال انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى المطلوب خلال شهر ميلادي أو لم يستوفي المعايير الأخرى المطلوبة التي يحددها البنك من وقت لأخر. المصروفات/ الرسوم على الحساب أو أي معاملة أو خدمة مصرفية يمكن الاطلاع عليها في جدول رسوم البنك والذي يمكن تعديله من قبل البنك بموجب اخطار مسبق الى العميل وفقا للقانون المطبق. يكون البنك بموجبه مفوضا بالخصم من حساب/ حسابات العميل كافة الفوائد، العمولات و/ أو الرسوم والمصروفات البنكية الأخرى (بما في ذلك الرسوم القانونية) المتكبدة فيما يتعلق بالحساب/ الحسابات دون الرجوع الى العميل.

١-١٠ تكون كل أوامر الدفع وعمليات الصرف وبيع وشراء الأوراق المالية التي يقوم البنك بتنفيذها نيابة عن العميل على مسؤولية ونفقة العميل. لا يكون البنك أو أي من وكلائه مسؤولاً عن أي خطأ أو سهو أو انقطاع أو تأخير يحدث في تقديم أي خدمة.

١-١١ يقبل العميل كافة التكاليف، النفقات والمخاطر أياً كانت فيما يتعلق بأي حساب بعملة أجنبية وتتضمن دون حصر، أي قيود قانونية أو تنظيمية دولية أو محلية تؤثر على البنك ولن يكون البنك مسئولا عن أي خسارة أو تأخير وفقا لذلك. تخضع السحوبات بعملة أجنبية الى توافرها في فرع البنك. يحتفظ البنك بالحق في فرض على العميل عمولة على الايداعات والسحوبات النقدية الى/ من الحسابات بعملة أجنبية في حال لم تكن تلك الايداعات والسحوبات بنفس عملة الحساب. يتم التحويل من عملة لأخرى بناء على سعر صرف البنك حسبما يحدده البنك من وقت لأخر.

١-١٢ تعتبر جميع المبالغ والأوراق المالية والسندات والضمانات والأسهم ووثائق الشحن والأوراق المصرفية والذهب وأية أصول ذات قيمة وأملاك مهما كانت طبيعتها والتي تكون في حوزة البنك باسم العميل، وسواء كانت بشكل حساب مهما كان نوعه أو بخلاف ذلك بأنها ضمان لدى البنك لتأمين دفع الرصيد المدين المستحق للبنك والناشئ بموجب هذه الشروط والأحكام العامة أو بموجب أي اتفاقية منح تسهيلات مصرفية أو قرض، يكون العميل قد حصل أو سيحصل عليه في المستقبل.

علاوة على ذلك، يوافق العميل على أن تبقى في حوزة البنك بوصفها "ضمانات اضافية مقابل تسهيلات ائتمانية أو قروض" لحين سداد كافة التزامات العميل تجاه البنك بالكامل بما في ذلك الفوائد المستحقة والعمولات والمصاريف والنفقات الأخرى المستحقة إذا لم يقم العميل بسداد هذه الالتزامات عند أول طلب من البنك فإن العميل يفوض البنك بإجراء المقاصة بينها والمحجوزات في حساب "الضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية أو قروض" وذلك دون الرجوع إلى العميل ودون الحاجة إلى إرسال إشعار مسبق. إن هذا التفويض نهائي ولا يحق للعميل الرجوع عنه إلا بموافقة البنك الخطية، وللبنك الحق في إجراء المقاصة الدائمة بين أرصدة حسابات العميل، يكون الرصيد المدين لأي من حسابات العميل مكفولاً بالرصيد الدائن لأي من حساباته الأخرى بما في ذلك الحسابات المفتوحة بأي عملة أجنبية أخرى، ويحق للبنك كذلك أن يخصم من أي حساب للعميل يكون مفتوحا لدى البنك قيمة الكمبيالات والكفالات والشيكات والسحوبات التي يقوم العميل بتقديمها أو شرائها أو توقيعها.

١٣-١ أي تأخير أو سهو من قبل البنك في ممارسة أو تنفيذ (سواء كلياً أو جزئياً) أي حق أو تدابير ناتجة عن الحسابات لن يفسر على إنه تنازلاً عن ذلك الحق أو تلك التدابير.

١٤-١ ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك، يقوم البنك بإرسال كشف حساب إلى العميل ويعتمد تكرار/عدد مرات إرسال كشف الحساب على نوع الحساب حسب ما يفصح عنها البنك من وقت لأخر. يمكن للعميل أيضا طلب كشف حساب في فروع البنك، من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت، الخدمة المصرفية عبر الهاتف أو من خلال أي قناة أخرى يوفرها البنك.

١٥-١ يجب على العميل أن يحافظ على أمن كشف الحساب ويقوم بمراجعته بعناية عند استلامه، ويتم إخطار البنك خطياً في حالة وجود أي خطأ أو اختلاف خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ إرسال الكشف إلى عنوان العميل كما هو موضح في سجلات البنك، إذا لم يتم إعطاء مثل ذلك الإخطار من قبل العميل فإنه سيتم اعتبار كشف الحساب صحيحاً ولن يحق للعميل أن يقوم بعد ذلك بتقديم أي اعتراض على كشف الحساب. إذا لم يستلم العميل كشفا عن أي فترة فإن العميل سيكون مسؤولاً عن طلب كشف من البنك خلال شهر واحد من التاريخ الذي يتم فيه عادة إرسال ذلك الكشف إليه.

١٦-١ سوف يرسل البنك كشف الحساب إلى عنوان العميل المذكور في طلب فتح الحساب أو عنوان البريد الالكتروني حسب عدد مرات/تكرار الإرسال المتفق عليه. يحق للبنك ارسال كشف الحساب الى عنوان البريد الالكتروني الخاص بالعميل الموجود لدى البنك وهذا التصرف يعفي البنك من ارسال كشف الحساب الى العميل بالبريد العادي. ومع ذلك سيوقف البنك إصدار الكشوف من نظام الحاسب الآلي ويتوقف عن إرسالها إذا أعيدت الكشوف المرسلة إلى عنوان العميل المدون بسجلات البنك دون أن يستلمها العميل مرتين أو أكثر حتى ذلك الوقت الذي يزود فيه العميل البنك بعنوان بريدي بديل لإرسالها ويمكن استلام الكشوف التي لم ترسل إليه بالبريد من مقر البنك بعد توجيه إخطار بمهلة كافية لاستعادتها من النظام.

وبموجب هذا يخلي العميل طرف البنك من المسؤولية تجاه اية عواقب أو خسائر أو أضرار أو مطالبات أو تصرفات مشروعة يمكن أن يكون للعميل حق في اتخاذها ضد البنك تنشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن إخفاق البنك في إرسال كشوف الحساب اضافة الى ذلك يفهم العميل أن البنك لن يكون مسؤولاً بأي حال تجاه عدم قدرة العميل على التحقق من صحة أو مطابقة القيود المبينة في كشوف الحساب للواقع بسبب امتناع البنك عن إرسال الكشوف للعميل. يوافق العميل على تعويض البنك وحمايته ضد أية خسائر أو أضرار أو مطالبات يمكن أن تنشأ استناداً إلى ما ذكر أعلاه.

١٧-١ يجب أن يقوم العميل فوراً بإخطار البنك خطيا عن أي تغييرات تطرأ على البيانات المقدمة في طلب/نموذج بيانات العميل/ فتح الحساب وكذلك أي تغييرات تطرأ عليها لاحقا.

١٨-١ يجوز منح العميل خيار الاطلاع على كشف حسابه من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت في حال كان مشتركاً في الخدمة المصرفية عبر الانترنت الخاصة بالبنك ("الخدمة المصرفية عبر الانترنت"). في حال اختار العميل هذه الخدمة، سيقوم البنك بإرسال نسخة من كشف الحساب الى عنوان البريد الالكتروني الخاص بالعميل المسجل في سجلات البنك وسوف يتوافر كشف الحساب أيضا على منصة الخدمات المصرفية عبر الانترنت. بالتالي، يعتبر العميل ملزما بهذه الشروط والأحكام حسب ما يتم تعديلها من وقت لأخر من قبل البنك:

أ- يعتبر البنك قد قام بتسليم كشف الحساب الى العميل عند ارسال كشف الحساب الى البريد الالكتروني الخاص بالعميل المسجل في سجلات البنك.

ب- يوافق العميل على أنه سيقوم بإخطار البنك خلال أربعة وعشرين (٢٤ ساعة) من استلام الرسالة الالكترونية من البنك في حال لم يتمكن من الاطلاع على كشف حسابه. عند انتهاء هذه الفترة، يعتبر العميل قد استلم واطلع على كشف الحساب.

ج- يوافق العميل على اخطار البنك بشأن أي اختلاف أو إغفال أو عدم دقة أو خطأ في القيود المبينة في كشف الحساب خلال ثلاثين (٣٠) يوما من أي من:

> تاريخ تسليم كشف الحساب من قبل البنك طبقا للبند رقم (١٦) اعلاه؛

> إذا كان العميل غير قادر على الاطلاع على كشف حسابه وأخطر البنك بموجب البند رقم (١-١٨)(ب) أعلاه عند استلام العميل واطلاعه على كشف الحساب.

د- بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، يقر العميل بالمخاطر المرتبطة بالبيانات تم استلامها / تسليمها من خلال الإنترنت / البريد الإلكتروني بما في ذلك أي معلومات سرية قد يتم الوصول إليها أو مشاهدتها من قبل الغير. يبرئ العميل ذمة البنك وموظفيه ومسؤوليه وممثليه بشأن الأضرار التي يتكبدها العميل بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب ذلك الوصول أو الاطلاع غير المصرح به من قبل الغير أو الإفصاح لهم عن معلومات سرية.

هـ- يدرك العميل ويوافق على أن حفظ المعلومات بما في ذلك لكن دون حصر اسم المستخدم وكلمة السر وبيانات الحساب ونشاط الحساب والعمليات التي تتم به ورصيد الحساب و/أو غيرها من المعلومات التي يتم حفظها على الحاسب الآلي الخاص بالعميل سيتم حفظها على مسؤولية العميل الخاصة ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي وصول غير مسموح به أو أي إفصاح عن المعلومات للغير.

و- يوافق العميل بأن البنك قد يقيد أو يقوم بإنهاء استخدام العميل للخدمة المبينة هنا حسب تقديره الخاص. كما يوافق العميل على أن البنك قد يوقف إرسال كشوف الحساب إليه عن طريق البريد إذا اختار استخدام الخدمة المبينة في هذا البند.

١-١٩ لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة صرف يتكبدها العميل بشأن تحويل أو نقل الرصيد من حساب بعملة إلى حساب بعملة أخرى للعميل أو للغير.

١-٢٠ يوافق العميل بأن البنك سيلتزم بالقوانين المعمول بها وبتعليمات السلطات المختصة بشأن تجميد أي أموال في حساب العميل أو اتخاذ أي إجراء ضروري إذا رأى البنك أن هذه الأموال تم الحصول عليها بوسائل أو معاملات غير قانونية. يجوز أن يقوم البنك بالإبلاغ عن أي عمليات غسيل أموال مشتبه بها أو مؤكدة أو أنشطة أو معاملات أخرى غير قانونية في أو تخص الحساب أو الخدمة المصرفية إلى السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١-٢١ المبالغ أو الأموال المودعة في حساب العميل أو الموجودة باسم العميل لا يمكن التنازل عنها أو انشاء عبء عليها من قبل العميل الى الغير على شكل ضمان بدون موافقة خطية مسبقة من البنك.

١-٢٢ يحتفظ البنك بالحق وإن العميل بموجبه يفوض البنك، بالخصم من حساب العميل (وفي حال عدم وجود رصيد كاف في الحساب) وذلك في حالة إيداع أي أموال نتيجة لخطأ بنظام الحاسب الآلي أو خطأ تقني أو خلل بالأجهزة أو خطأ بشري أو خطأ في نظام المقاصة أو سبب آخر دون أية مسؤولية على البنك، ويتنازل بموجبه العميل عن أية مطالبة أو دعوى ضد البنك نتيجة قيام البنك بممارسة حقه بموجب هذه الفقرة.

١-٢٣ يوافق العميل على أن البنك لديه حقوق ملكية ومصلحة بشأن رقم الحساب ورقم تعريف الحساب ولديه حق وصلاحية تعديل أو تغيير رقم الحساب أو رقم تعريف العميل في أي وقت مع اشعار وفقا للقانون المطبق.

١-٢٤ الأفراد الذين يقومون بفتح حساب لصالح أي شركة أو منشأة أو هيئة أو شراكة قبل التأسيس الفعلي والرسمي لتلك الشركة أو الشراكة أو المؤسسة يتحملون المسؤولية الشخصية الكاملة عن هذه الحسابات على الرغم من نسبتها أو تسميتها باسم شركة أو أي اسم آخر ويتعهدون نهائيا بتعويض البنك بالتكافل والتضامن عن كافة النتائج الخاصة باستخدامهم لتلك الصفة أو الحسابات حتى يتم التأسيس الفعلي للشركة أو المنشأة أو الشراكة.

١-٢٥ مع مراعاة أي متطلبات حد أدنى للرصيد، تحويل الراتب، رسوم الخدمة المصرفية و/أو أي متطلبات أخرى يجوز للعميل أن يطلب من البنك خطياً (أو عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت متى ما كان ذلك ممكناً) إنشاء وفتح حساب إضافي له ولكن برقم حساب مختلف. ما لم يتم الاتفاق بخلاف ذلك تنطبق هذه الشروط والأحكام على أي حسابات مفتوحة لدى البنك ومربوطة برقم تعريف العميل (رقم الحساب الأساسي) دون أي حاجة لتوقيع مستندات فتح حساب جديد لتلك الحسابات المفتوحة حديثاً.

١-٢٦ يجوز للبنك تزويد العميل برقم هاتف لتمكين العميل من الاستعلام حول وضع حسابه لدى البنك بما في ذلك دون حصر رصيد الحساب، المعاملات في الحساب وغيرها من المعلومات التي تخص الحساب. يوافق العميل على أنه يجوز للبنك أن يجيب على هذه الاستفسارات ويقدم المعلومات المطلوبة إلى أي شخص يزعم بأنه العميل، شريطة أن يتبع البنك إجراءاته المعتادة للتحقق من شخصية العميل.

١-٢٧ إذا قام العميل بتعيين شخصين أو أكثر (بخلاف العميل) لإدارة أي حساب بالاشتراك (مجتمعين)، وتوفي أحد المفوضين بالتوقيع بالاشتراك أو فقد أهليته القانونية للتعاقد، لن يسمح البنك للشخص الآخر المفوض بالتوقيع أو القيام بأي نشاط على الحساب دون الحصول على تعليمات جديدة من طرف العميل. يكون مطلوباً من العميل أن يخطر البنك خطياً عن وفاة أو فقدان أهلية أي من المفوضين بالتوقيع بالاشتراك المعنيين خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر (١٥) يوما من الوفاة أو فقدان الأهلية.

١-٢٨ ما لم يكن بسبب تقصير أو خرق من العميل أو في حال كان مسموحاً قبل ذلك بموجب قانون مطبق، يحق للبنك بموجب اخطار خطي الى العميل اغلاق الحساب وطلب التسوية الفورية لأي أرصدة مستحقة الى البنك، ان وجدت. يوافق العميل بموجب هذا على أن اجراء البنك في اغلاق الحساب يكون نافذاً وملزماً عليه.

١-٢٩ دون المساس بما ذكر في البند السابق، إذا حدث في أي وقت ورجعت شيكات صادرة من الحساب الخاص بالعميل دون صرف بسبب عدم كفاية الرصيد بالحساب يجوز للبنك أن يغلق الحساب بموجب القوانين المعمول بها وتعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يجب على العميل إعادة دفتر الشيكات الخاص بالحساب المغلق، ويدرك العميل بأن البنك سيبلغ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأي جهة مختصة عن ذلك الحساب والبيانات المتعلقة به. في حال تقديم أي شيكات مؤجلة التاريخ ولم يتم صرفها من قبل البنك، عند تسوية أي التزامات متعلقة بالعميل بالكامل، سوف يصدر البنك خطاب مخالصة في غضون الحدود الزمنية المنصوص عليها يؤكد على (١) ابراء/ اغلاق حساب العميل، و(٢) الشيكات التي يجب اتلافها وفقا لسياسة البنك والقانون المطبق.

١-٣٠ يجوز للعميل أن يقوم بإغلاق الحساب في أي وقت وذلك بتوجيه إشعار كتابي إلى البنك شريطة أن يتم دفع جميع المبالغ المستحقة للبنك. كما يجوز للبنك إغلاق أو تجميد أو تعليق التعامل بالحساب بعد خصم جميع المبالغ المستحقة للبنك، وأن يتوقف عن قبول إيداع أموال بالحساب دون إشعار مسبق للعميل ودون إبداء أي أسباب ودون الإخلال بواجبه تجاه العميل سواء بناء على طلب البنك أو طلب أي محكمة أو أي أمر إداري.

١-٣١ يمكن الاطلاع على سياسة خصوصية البيانات للبنك على الموقع الالكتروني للبنك والتي تلخص كيف يمكن للبنك تحصيل، معالجة ونقل البيانات الشخصية للعميل والتي وافق عليها العميل. يوافق العميل على قيام البنك وأي من موظفيه ووكلائه بالإفصاح عن معلومات متعلقة به أو بأي من حساباته أو علاقاته العملية مع البنك بما في ذلك دون حصر تفاصيل التسهيلات المصرفية وأي ضمانة ممنوحة أو عمليات تمت وأية أرصدة أو مراكز مالية لدى البنك وذلك إلى:

أ- أي شركة تابعة أو منتسبة للبنك؛

ب- المستشارون المهنيون ومقدمي الخدمات المصرح لهم والملتزمين بالحفاظ على سرية المعلومات؛

ج- أي شريك فعلي أو محتمل أو جزئي فيما يتعلق بأي من حقوق و/أو التزامات البنك بموجب أي اتفاقية مع البنك أو المتنازل له أو المحالة إليه أو المنقولة له (أو أي وكيل أو مستشار لأي من السابق ذكرهم في هذا البند).

د- أي وكالة تصنيف أو شركة تأمين أو وسيط تأمين أو جهة تقدم خدمات حماية الائتمان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأي طرف مصرح له.

هـ- أي محكمة أو جهة تحكيم أو جهة تنظيمية أو إشرافية أو حكومية أو شبه حكومية يشمل نطاق اختصاصها الأطراف المصرح لهم.

١-٣٢ يخول العميل البنك ويسمح له بتحصيل، تخزين، استخدام ونقل البيانات الشخصية للعميل لأغراض خدمات البنك حسب ما يسمح بها القانون المطبق أو حسبما تنص عليها سياسة خصوصية البنك. لأغراض تنفيذ وإدارة الحسابات، يجوز للبنك الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية المعينة عن العميل. إضافة لذلك، يجوز للبنك ارسال للعميل معلومات تسويقية (مثل نشرات إخبارية، معلومات منتج أو دعوات لفعالية) بشأن المنتجات والخدمات محل اهتمام العميل. يجوز للبنك استخدام البيانات الشخصية للعميل لبحث السوق، تحليل وتطوير الاحصائيات. يمكن للعميل سحب هذه الموافقة في أي وقت بإبلاغ البنك باستثناء الى المدى الذي يكون فيه هذا السحب غير مسموحا بموجب قانون مطبق. يجوز للبنك في تحصيل المعلومات والاستفسار من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والوكالات الائتمانية والسلطات والجهات الحكومية، صاحب عمل الموظف أو أي جهة أخرى حسبما يعتبره البنك مناسبا بشأن أي معلومات مالية وغير مالية تتعلق بالعميل، وتتضمن دون حصر، تفاصيل التسهيلات البنكية، المركز المالي، الدخل وأي معلومات أخرى تخص العميل والتي يعتبرها البنك مناسبة دون الرجوع الى العميل.

١-٣٣ يحتفظ البنك بالحق وفقا لتقديره المنفرد دون الرجوع الى العميل، رفض، إيقاف أو الغاء تعليمات العميل سواء كانت تتعلق بمعاملة مالية أو غير مالية، بغض النظر عن شكل أو طريقة ابلاغ تعليمات العميل تلك، في حال كانت أي تعليمات من العميل ناقصة، غير متوافقة، غير صحيحة، لم يتم تقديمها أو ابلاغها بالصيغة المطلوبة من قبل البنك أو تخالف أي سياسة داخلية، قانون أو لوائح مطبقة.

١-٣٤ يجوز أن تصبح علاقة حساب خاملة في حال لم يتم البدء في معاملات (بخلاف تلك التي يبدأها البنك) على ذلك الحساب لفترة يحددها البنك أو القانون المطبق من وقت لآخر. يمكن أن ينشأ الخمول في حال عدم وجود معاملات في الحساب و/ أو لم يتواصل العميل مع البنك. في الوقت الحالي، تعتبر علاقة الحساب خاملة في حال عدم وجود أي معاملات أو أي مراسلات على أي من الحسابات وعلاقات العميل مع البنك لمدة ٣ سنوات.

١-٣٥ في حال اعتبر أن أي حساب خامل، سوف يتم ابلاغ العميل وفي حال لم يستلم البنك رد و/ أو تم البدء في معاملات على الحساب، يجوز للبنك اتخاذ كافة الخطوات التي يعتبرها ضرورية وفقا لسياساته والقانون المطبق (بما في ذلك تحويل الأموال الموجودة في رصيد الحساب الخامل الى دفتر أستاذ الحساب الخامل الذي يمسكه البنك أو مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي وإيقاف أو تقليل تكرار أي كشوف حساب فيما يتعلق بذلك الحساب الخامل). يجب على العميل تقديم طلب للبنك في حال رغب العميل في طلب أموال أو إعادة تنشيط الحساب الخامل. رفض المعاملات و/ أو تقييد الوصول الى الحساب هي بعض التدابير الاحتياطية التي يجوز للبنك فرضها حتى إعادة تنشيط الحساب الخامل. سوف يكون العميل مسئولا تجاه البنك عن كافة الرسوم المستحقة. في حال تحويل أي مبلغ الى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، لن تستحق أي فائدة أو عائد أخر على ذلك المبلغ وسوف يتم تقديم أي مطالبة لرد الأموال الى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

٢- القطاعات والفئات

١-٢ سوف يتم تقسيم عملاء البنك إلى فئات استناداً على تحويل راتبهم إلى البنك أو مستوى العلاقة أو رصيد الوديعة لدى البنك.

٢-٢ يكون لكل فئة مجموعة برامج خاصة بمتطلبات راتب ورصيد خاص بها ورسوم خدمات وتعريفة مستقلة والتي سوف تكون متاحة في فروع البنك أو موقع البنك على الانترنت والتي تخضع للتغيير دون إخطار.

٣-٢ يتم إتباع سياسة تسعير متميزة مع العملاء استنادا على فئة العميل التي تم تخصيصها في ملف بيانات العميل (تحدد من خلال رقم تعريف العميل) أو الفئة المطلوبة التي طلبها أو اختارها العميل.

٤-٢ في حالة عجز العميل عن الوفاء بمعيار الفئة المنصوص عليها فيما يختص بمتطلبات الرصيد أو تحويل الراتب أو أي معيار آخر حسبما يحدده البنك، يحق للبنك فرض رسوم خدمات الفئة ذات الصلة والتي يحددها البنك من وقت لآخر.

٥-٢ إذا لم يقوم العميل بالوفاء بمتطلبات الفئة المنصوص عليها بالإضافة للمتطلبات الأخرى، يجوز للبنك حسب تقديره المفرد نقل العميل إلى فئة مناسبة وفقا لراتب العميل و/أو رصيد الوديعة الخاصة به و/أو أي معيار آخر يحدده البنك.

٦-٢ وفقا لتقدير البنك، يجوز إعطاء العميل خيار الانتقال بين الفئات استنادا على راتب العميل أو الرصيد أو أي معيار آخر.

٧-٢ المصروفات/ الرسوم المطبقة على الفئة/ الحساب يمكن الاطلاع عليها في جدول رسوم البنك. المصروفات والرسوم بالإضافة الى معايير الفئات يمكن تعديلها من قبل البنك بموجب اخطار مسبق الى العميل وفقا للقانون المطبق.

ب- الشروط الخاصة بالحسابات الجارية والحسابات الجارية الخاصة:

١- حسب تقدير البنك المطلق ومع مراعاة القوانين المعمول بها وتعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قد يحق للعميل أن يفتح حسابا جاريا أو حسابا جارياً خاصا إذا كان مقيما بدولة الإمارات العربية المتحدة ولديه كامل الأهلية القانونية للقيام بذلك.

٢- يجوز للبنك حسب تقديره، إصدار دفتر شيكات للعميل ليمكنه من إدارة حسابه الجاري أو حسابه الجاري الخاص. يجوز للعميل أن يطلب من البنك أن يصدر له دفتر شيكات معد بناء على رغبة العميل. يمكن إرسال دفاتر الشيكات التي تم إصدارها بواسطة البريد أو ساعي البريد أو توفيرها للاستلام من الفرع الذي تم فيه فتح الحساب بواسطة العميل أو من يمثله. إذا اختار العميل أن يرسل له البنك دفتر الشيكات بواسطة البريد/ ساعي البريد، يتحمل العميل مسئولية أي خسارة تنتج عن الفشل أو التأخر في وصول دفتر الشيكات إليه. في مثل هذه الحالة، يدفع العميل الى البنك تكلفة اصدار دفتر شيكات مخصص. يحتفظ البنك بالحق في رفض الالتزام بأي تعليمات سحب من الحساب الجاري أو الحساب الجاري الخاص ما لم تتم تعليمات تلك السحوبات بموجب شيك.

٣- يتعهد العميل ويوافق على الاحتفاظ بدفتر الشيكات في مكان آمن وذلك للحيلولة دون سوء الاستخدام أو التزوير من قبل الغير. في حالة سرقة أو ضياع أي دفتر شيكات أو أي شيك يجب على العميل إبلاغ السلطات المختصة فورا والقيام بإعطاء إشعار كتابي فوري للبنك من أجل وقف صرف الشيك المسروق أو المفقود ويوافق العميل ويقر بأن البنك لن يكون مسؤولا عن أي خسائر أو أضرار ناجمة عن ذلك.

٤– لا يتحمل البنك أي مسؤولية في حال صرف أي شيكات مؤجلة التاريخ دون عمد أو خلاف ذلك ارتجاعها قبل تواريخ استحقاقها.

٥- يجب ألا يتعدى إجمالي مبلغ الشيكات المسحوبة على حساب جاري أو حساب جاري خاص والتي لم تقدم بعد للصرف في أي وقت، الارصدة الدائنة في الحساب والمتاحة للسحب لا يكون البنك ملزماً بصرف شيكات مسحوبة مقابل مبالغ غير محصلة أو غير مسددة في

الحساب، سوف يقوم البنك بفرض رسم على أي شيك يرد دون تحصيل بسبب عدم وجود رصيد كاف. إذا كانت عدد الشيكات المرتجعة في أي فترة زمنية معينة وذلك بسبب عدم كفاية الرصيد يساوي أو يتجاوز الحد الذي يقرره المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة من وقت لآخر، سيقوم البنك بإغلاق الحساب وطلب استرداد باقي الشيكات التي بحوزة العميل والتي لم يتم استعمالها وإخطار مكتب المخاطر بالمصرف المركزي أو أي سلطة مختصة باسم العميل وبيانات الشيكات المرتجعة دون توجيه أي إخطار للعميل أو أي مسؤولية على البنك.

٦- لا يجوز أن يصبح الحساب الجاري أو الحساب الجاري الخاص مكشوفاً إلابموجب ترتيبات مسبقة مع البنك. ومع ذلك فإذا سمح البنك وفقاً لتقديره المنفرد وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود ترتيبات مسبقة للسحب على المكشوف أو زيادة في السحب على المكشوف لأي سبب كان أو تسبب أي شيك في جعل حساب العميل الجاري أو الحساب الجاري الخاص مكشوفا زيادة عن الحد المسموح به أو إذا قام البنك بصرف أموال أو شيكات بشكل غير عمدي أو عن طريق الخطأ يسدد العميل للبنك المبلغ المسحوب على المكشوف مع فائدة بالسعر الذي يفرضه البنك على السحب على المكشوف المنصوص عليها في جدول رسوم البنك عند الطلب.
يتم احتساب الفائدة بموجب سياسة البنك والقانون المطبق وسوف يتم خصمها من حساب السحب على المكشوف كل شهر أو في فترات زمنية أخرى حسب ما يحددها البنك وفقا لتقديره المنفرد. يكون مبلغ السحب على المكشوف والفائدة المستحقة مستحقين الدفع من قبل العميل الى البنك على الفور عند الطلب.

٧- دون الإخلال بما ورد في الفقرة (٦) أعلاه وما لم يتم الاتفاق خطيا، يدرك العميل بأن البنك غير ملزم بالسماح بالسحب على المكشوف من حساب العميل الجاري أو حسابه الجاري الخاص و/أو أي حساب آخر أو الاستمرار في السماح بذلك السحب على المكشوف من حساب العميل نتيجة لقيامه بذلك في السابق.

٨- يوافق ويقر العميل أنه لا تقبل أي تعليمات بوقف صرف أي شيك إلا إذا كانت وفقا للحالات التي يقررها القانون ولا يتحمل البنك أي مسؤولية بسبب عدم الالتزام بالتعليمات التي تخالف تلك الحالات بالإضافة إلى ذلك لا يتحمل البنك مسؤولية أي نتائج أو تكاليف وتشمل دون حصر الرسوم القانونية والغرامات التي قد تنجم عن التزامه بمثل تلك التعليمات.

٩- عند التصرف فقط كوكيل تحصيل للعميل، يجوز للبنك الموافقة على قبول - دون تحمل أي مسؤولية عن التحصيل – شيكات وتحويلات بنكية وسندات دفع أخرى مشابهة بغرض الإيداع شريطة أن تكون صادرة لأمر العميل أو مظهرة لأمره، ولهذا الغرض فإن البنك ومراسليه أو وكلائه الآخرين الذين يقوم البنك بتعيينهم سوف يعتبرون وكلاء للعميل.

١٠- لا يتحمل البنك أو وكلاؤه المسؤولية عن خسارة أو فقدان أو ارتجاع أي شيك أو سند آخر أو عدم الإيداع أو تأخر التقديم أو التأخر في الإيداع في الحساب أو عدم دفع أو ارتجاع أية شيكات أو غيرها من السندات.

١١- لا يكون ريع الشيكات أو أية سندات أخرى متاحاً للسحب إلى أن يقوم البنك بتحصيله ويحتفظ البنك بحقه في القيد على أي حساب أو مطالبة العميل بدفع أي مبالغ تم قيدها في الحساب استثنائياً أو عن طريق الخطأ أو وضعت فيه احتياطاً، ثم لم يتم دفعها فيما بعد.

١٢- لا يتحمل البنك أية مسؤولية أو التزام عن عدم إعطاء إشعار بعدم دفع أو صرف أي شيك أو الإشعارات بخصوص أية مطالبات أو خسائر أو نفقات قد تنشأ نتيجة ارتجاع أي شيك، سواء بالبريد العادي أو المسجل أو أية وسيلة أخرى. يحتفظ البنك بحقه في خصم مبلغ أي شيك مسحوب أو مظهر لصالح العميل من الحساب (سواء كان أم لم يكن الشيك مسحوباً على البنك أو فروعه أو شركاته الزميلة أو التابعة) والذي قد تم قيده في الحساب ولم يُدفع فعليا، سواء كان أم لم يكن ممكناً إعادة أصل الشيك نفسه.

ج- الشروط الخاصة بحسابات التوفير وحسابات التوفير المتدرجة:

١- يتم فتح حسابات التوفير/حسابات التوفير المتدرجة للعملاء البالغين فقط، ومع ذلك إذا كان العميل قاصرا يمكن فتح حساب التوفير/حسابات التوفير المتدرجة من قبل الولي أو الوصي القانوني الذي يقوم بالتوقيع على كل المستندات الخاصة بفتح الحساب ويقوم بإجراء كل العمليات بحساب التوفير/حسابات التوفير المتدرجة. لن يعترف البنك بأي صاحب لحساب التوفير/حساب التوفير ذي الشرائح غير الشخص الذي تم فتح الحساب باسمه.

٢- يجب استخدام قسائم السحب النقدي المتاحة لدى البنك لإجراء جميع السحوبات من حساب التوفير/حسابات التوفير المتدرجة.

د- حساب التوفير بالعملة الأجنبية:
الشروط الخاصة:

١- حسب تقدير البنك المفرد، يجوز للعميل أن يفتح حساب توفير بالعملة بالعملات الأجنبية الرئيسية (CPSA) وتتضمن دون حصر الدولار الأجنبية الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني، إلخ.

٢- مع مراعاة أي متطلبات للحد الأدنى للرصيد لعملاء حساب التوفير بالعملة الأجنبية يكون سعر الفائدة المطبق على حساب التوفير بالعملة الأجنبية متوفراً في فروع البنك وموقع البنك على الانترنت ويكون خاضعا للتعديل دون إخطار العميل. يتم احتساب الفائدة المستحقة على حساب التوفير بالعملة الأجنبية حسب الفترة التي يقررها البنك وسيتم إيداعها في حساب العميل بما يتوافق مع سمات المنتج كما هي مطبقة وحسبما يحدده البنك من وقت لآخر. يخضع سعر الفائدة وفئات متطلبات الرصيد ودورة الإيداع والسمات الأخرى في حساب التوفير بالعملة الأجنبية للتعديل بموجب اخطار مسبق للعميل وفقا للقانون المطبق.

٣- تكون كل أوامر الدفع وعمليات الصرف وبيع وشراء العملات أو الأوراق المالية التي يقوم البنك بتنفيذها نيابة عن صاحب حساب التوفير بالعملة الأجنبية على مسؤليته ونفقته. لا يكون البنك أو أي من وكلائه مسؤولا عن أي خسائر تكون ناجمة عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية أو خطأ أو انقطاع أو تأخير يحدث في تقديم أي خدمة.

٤- يفهم العميل أنه لن يصدر دفتر شيكات أو بطاقة خصم لهذا الحساب.

هـ- الحساب المميز
(الشروط الخاصة الإضافية)

١- وفقا لتقدير البنك المنفرد، يجوز للبنك فتح "حساب مميز" للعميل وهو حساب بفائدة قد يوفر لحامليه مجموعة من المزايا المالية وغير المالية.

٢- الحساب المميز يكون بالدرهم الاماراتي فقط ويفتح ويدار من قبل الأشخاص المقيمين في دولة الامارات العربية المتحدة والذين يستوفون الشروط الخاصة بفتح هذا النوع من الحسابات.

٣- وفقاً لتقدير البنك المطلق يتم طرح الحساب المميز لعملاء البنك وفقاً لفئتين:

٣-١ فئة الحد الأدنى للرصيد: حيث يطلب من صاحب الحساب الاحتفاظ برصيد شهري حسب متطلبات الفئة التي يندرج تحتها، حسبما يقرره البنك من وقت لآخر.

٣-٢ فئة الرصيد الشهري: حيث يتم فرض رسوم شهرية على الحساب - حسبما يقرره البنك من وقت لآخر- وتفرض هذه الرسوم بغض النظر عن الرصيد المتوفر في الحساب أو فئة العميل.

٤- يجوز لعملاء الحساب الجاري، وفقاً لتقدير البنك المنفرد أن يحولوا حساباتهم إلى حساب مميز وذلك بعد تعبئة النموذج الخاص بذلك. بمجرد تحويل الحساب الجاري إلى حساب مميز يوافق العميل على التقيد بهذه الشروط والأحكام والتي ستنطبق على حسابه.

٥- يجوز للبنك حسب تقديره، إصدار دفتر شيكات للعميل ليمكنه من إدارة حسابه المميز. يجوز للعميل أن يطلب من البنك أن يصدر له دفتر شيكات معد بناء على رغبة العميل. يمكن إرسال دفاتر الشيكات التي تم إصدارها بواسطة البريد أو ساعي البريد أو توفيرها للاستلام من الفرع الذي تم فيه فتح الحساب بواسطة العميل أو من يمثله. إذا اختار العميل أن يرسل له البنك دفتر الشيكات بواسطة البريد/ ساعي البريد، يتحمل العميل مسئولية أي خسارة تنتج عن الفشل أو التأخر في وصول دفتر الشيكات إليه. في مثل هذه الحالة، يدفع العميل الى البنك تكلفة اصدار دفتر شيكات مخصص. يحتفظ البنك بالحق في رفض الالتزام بأي تعليمات سحب من الحساب المميز ما لم تتم تعليمات تلك السحوبات بموجب شيك.

٦- يحتفظ البنك بحقه المطلق في تحويل أي حساب مميز إلى حساب جاري قياسي دون إرسال أي إخطار بذلك للعميل إذا لم يعد الحساب حسب رأي البنك يفي بالمعايير الخاصة بالحساب المميز. في هذه الحالة يقوم البنك بسحب كل المنافع والامتيازات المتاحة لهذا الحساب المميز.

٧- يحتفظ البنك بحقه المطلق في كل الأوقات بسحب، تعديل أو الغاء أي منافع أو مزايا أو رسوم متعلقة بالحساب المميز وتعديل هذه الشروط والأحكام بموجب اخطار خطي الى العميل وفقا للقانون المطبق.

و- الشروط الخاصة بحساب التوفير الذكي و\أو حساب بلس سيفر

١- يجوز للعميل، حسب تقدير البنك المفرد، فتح حساب التوفير الذكي و\أو حساب بلس سيفر والذي يحمل فائدة ويقدم أسعار فائدة على أساس الشريحة.

٢- شريطة توفر الحد الأدنى للرصيد في حساب التوفير الذكي و/أو حساب بلس سيفر، يتم عرض سعر الفائدة المطبقة على حساب التوفير الذكي و\أو حساب بلس سيفر في فروع البنك، وعبر الموقع الرسمي الخاص بالبنك (www.emiratesnbd.com). تخضع سعر الفائدة والعملة المؤهلة ودورات الإيداع والفئات وأي ميّزات اخرى خاصة في حساب التوفير الذكي و/أو حساب بلس سيفر للتعديل في أي وقت وفقا لتقدير البنك المنفرد بموجب اخطار خطي للعميل وفقا للقانون المطبق.

٣- يدرك العميل أن البنك لن يقوم بإصدار دفتر شيكات للعميل أو بطاقة صراف آلي أو كشف حساب سواء لحساب التوفير الذكي و\أو حساب بلس سيفر.

ز- الشروط الخاصة بحساب الوديعة الثابتة:

١- حسب تقدير البنك المفرد وحسب متطلبات الحد الأدنى من الرصيد المحددة في مستندات الحساب، يجوز للعميل فتح حساب وديعة ثابتة. عند فتح هذا الحساب يقوم البنك بإصدار إشعار تأكيد للعميل يوضح فيه المبلغ الأصلي والمدة وسعر الفائدة المستحقة لحساب الوديعة الثابتة.

٢- في حالة عدم وجود أي تعليمات من صاحب حساب الوديعة الثابتة (قبل يومين عمل على الأقل من استحقاق الوديعة الثابتة) يتم تجديد الوديعة الثابتة مع الفائدة المستحقة لمدة مماثلة بسعر الفائدة السائد في تاريخ ذلك التجديد.

٣- ينشأ التزام البنك برد الوديعة الثابتة في تاريخ الاستحقاق. يجوز للبنك وفق تقديره المطلق قبول سحب الوديعة الثابتة قبل تاريخ استحقاقها.

٤- إن سحب الوديعة الثابتة قبل تاريخ استحقاقها يجعل الوديعة خاضعة لفائدة أقل وغرامة السحب قبل موعد الاستحقاق حسب ما ينص عليه جدول أسعار البنك.

٥- يقر العميل أنه يجوز للبنك وفقا لتقديره المنفرد تعديل الأحكام المعمول بها بالنسبة لعمليات السحب المبكر لوديعة ثابتة بما في ذلك لكن دون حصر معدل الفائدة وأساس حساب الفائدة المعمول بهما من حين لآخر بموجب اخطار مسبق الى العميل وفقا للقانون المطبق.

٦- يحتفظ البنك بالحق في تعديل استحقاق الوديعة الثابتة أو إغلاق الوديعة الثابتة قبل أوانها في حالة اعتبر البنك ذلك مطلوبا أو مسموحا به وفقا للقوانين أو اللوائح المطبقة.

ح- الشروط الخاصة بالوديعة المتكررة/الدورية:

١- حسب تقدير البنك المفرد وحسب متطلبات الحد الأدنى من الرصيد، يجوز للعميل فتح حساب وديعة متكررة/دورية والتي تكون بدرهم الإمارات العربية المتحدة و/أو الدولار الأمريكي و/أو أي عملة أخرى يحددها البنك.

٢- يكون سعر الفائدة المطبق على حساب الوديعة المتكررة/الدورية، ان وجد، متوفرا في فروع البنك وموقع البنك على الانترنت وسوف يحدده البنك من وقت لأخر أو في اليوم الذي تم فيه فتح الحساب. وفقا لتقدير البنك المنفرد، يخضع سعر الفائدة والفئات ودورة الإيداع

والسمات الأخرى في حساب الوديعة المتكررة/الدورية للتعديل بموجب اخطار مسبق للعميل وفقا للقانون المطبق.

٣- يجوز لصاحب حساب الوديعة المتكررة/الدورية اختيار السحب المبكر للأموال من حسابه، ومع ذلك، فإن سعر الفائدة المستحق في هذه الحالات يكون حسب سعر الفائدة عل حسابات التوفير السائد بالبنك.

٤- لا يسمح بالإيداعات الجزئية للأقساط في هذا الحساب.

ط- الشروط الخاصة بالحسابات تحت الطلب:

١- حسب تقدير البنك المطلق ومع مراعاة متطلبات الحد الأدنى للرصيد يجوز للبنك أن يفتح حساب تحت الطلب للعميل والذي له الحق في الحصول على فائدة بحسب معدل الفائدة الذي يقرره البنك.

٢- يكون سعر الفائدة المطبق على الحساب تحت الطلب متوفرا في فروع البنك وموقع البنك على الإنترنت ويخضع للتعديل. يتم احتساب سعر الفائدة المستحق على الحسابات تحت الطلب وإيداعها في حساب العميل وفقا لسياسة البنك وسوف يتم اخطار العميل به حساب الأصول. يخضع سعر الفائدة والفئات ودورة الإيداع والسمات الأخرى في الحساب تحت الطلب للتعديل في أي وقت بموجب اخطار مسبق الى العميل وفقا للقانون المطبق.

ي- الشروط الخاصة بحساب خطتي:

١- حسب تقدير البنك المطلق ومع مراعاة متطلبات الحد الأدنى للرصيد، يمكن للعميل أن يفتح حساب خطتي والذي يمكن أن يكون بدرهم الإمارات العربية المتحدة أو أي عملة أجنبية أخرى مقبولة لدى البنك.

٢- يتم احتساب سعر الفائدة على حساب خطتي وإيداعها في حساب العميل وفقا لسياسة البنك والقانون المطبق. وفقا للتقدير المنفرد للبنك، يخضع سعر الفائدة وفئات متطلبات الرصيد ودورة الإيداع والسمات الأخرى في حساب خطتي للتعديل في أي وقت بموجب اخطار مسبق الى العميل وفقا للقانون المطبق.

٣- في حالة قيام العميل بسحب جميع أو بعض المبالغ من حساب خطتي قبل انتهاء المدة المقررة من قبل البنك أو إذا نتج عن سحب الأموال المتوفرة في حساب خطتي أن يقل رصيد حساب خطتي عن الحد الأدنى المقرر من قبل البنك من وقت لآخر، يحتفظ البنك بحقه في فرض رسوم خدمة على المبلغ المسحوب بناء على اخطار مسبق للعميل ووفقا لسياسة البنك والقانون المطبق إلا إذا قرر البنك إنهاء حساب خطتي.

٤- تكون كل أوامر الدفع وعمليات الصرف وبيع وشراء العملات أو الأوراق المالية التي يقوم البنك بتنفيذها نيابة عن عميل حساب خطتي على مسؤليته ونفقته. لا يكون البنك أو أي من وكلائه مسؤولاً عن أي خسائر تكون ناجمة عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية أو خطأ أو انقطاع أو تأخير يحدث في تقديم أي خدمة.

ك- الحسابات المشتركة:

١- في حالة فتح حساب باسم أكثر من عميل/شخص واحد (حساب مشترك) فإن هذا الحساب يخضع للشروط والأحكام التالية:

١-١ أي رصيد يودع الآن أو يودع فيما بعد في الحساب المشترك يعتبر ويبقى ملكاً للعملاء المشتركين بالتساوي إلا إذا تم الاتفاق بخلاف ذلك.

٢-١ يوافق العملاء المشتركين بموجبه على أن اسم الحساب لا يعطي أي حق لأي شخص للاستفادة من أي حساب جاري أو توفير أو تحت الطلب أو وديعة ثابتة أو حساب آخر معين وبأن نماذج ومستندات فتح الحساب سوف تحدد ما إذا كان الحساب المعين هو حساب مفرد أم مشترك.

٣-١ يجوز للبنك بمحض اختياره وفي حالة عدم وجود تعليمات خلافا لذلك أن يودع في الحساب أية أموال تخص أو في ظاهرها تخص أي من العملاء (بما في ذلك حصيلة أية قروض و/أو خصومات يمكن أن تجري لحسابهم أو لحساب أي منهم) والتي تكون في حوزة البنك في أي وقت من الأوقات.

٤-١ يفوض ويخول كل من العملاء المشتركين الطرف الآخر المشترك معه في الحساب حق التظهير والإيداع في الحساب لجميع وأي من الشيكات أو الكمبيالات أو الصكوك الأخرى المتعلقة بدفع الأموال المستحقة أو التي تكون بظاهرها مطلوبة للعملاء أو لأي منهم، وفي حالة استلام البنك أي صك/صكوك غير مظهرة كما ذكر آنفا، فان البنك يكون مفوضا نيابة عن العميل بتظهيرها وقيدها في الحساب.

٥-١ يخضع الرصيد الدائن المتوفر في الحساب المشترك كلياً أو جزئيا وفي أي وقت من الأوقات للسحب أو التحويل أو أي تصرف آخر من قبل العملاء المشتركين أو أي واحد منهم أو من قبل وكيل أي منهم أو ممثله القانوني حسبما يتم الاتفاق عليه، وذلك دون تحمل البنك أي مسؤولية أو التزام مهما كان نوعه من جراء استعمال أو التصرف بتلك الأموال التي تم سحبها أو تم صرفها أو تحويلها بشكل أو بآخر.

٦-١ إذا استلم البنك تعليمات متناقضة من عملاء حساب مشترك أو من وكلائهم أو ممثليهم القانونيين، يكون من حق البنك بمحض اختياره أن يطلب تفويضا جديدا من عملاء الحساب المشترك قبل تنفيذ أي تعليمات أو الامتناع عن تنفيذ التعليمات المتناقضة دون أي التزام على البنك.

٢- في حالة وفاة أو عجز أو إعسار أو إفلاس العملاء المشتركين أو أي منهم، يجوز للبنك أن يستمر من وقت لآخر في العمل بموجب السلطة والتفويض الممنوحين له بموجب هذه الأحكام لحين استلامه لإشعار خطي من أو نيابة عن أحد العملاء المشتركين بالوفاة أو العجز أو الإعسار أو الإفلاس ولدى استلام البنك مثل هذا الإشعار الخطي، سوف يوقف البنك التعاملات على الحساب حتى تفويض خلف معين حسب الأصول أو موظف معين من المحكمة للتعامل مع الحساب وفقا للقوانين المطبقة.

٣- مسؤولية كل عميل من العملاء المشتركين ستكون بالتكافل والتضامن ويتم تفسير كل تعهد واتفاق في هذه الشروط وفقا لذلك ولن يتم إعفاء مسؤولية كل عميل من عملاء الحسابات المشتركة ولن تتأثر تلك المسؤولية بسبب عدم سريان أو بطلان أو عدم قابلية تنفيذ (أ) أي ضمانة شخصية أخرى والتي تكون في حوزة البنك بشأن الحساب المشترك أو أي جزء منه (ب) قيام البنك بالإعفاء من المسؤولية

أو إخلاء الذمة أو تجميع أو تغيير الالتزام بموجب هذه الشروط أو الدخول في أي ترتيبات أخرى مع أي عملاء مشتركين أو أطراف أخرى.

ل- الشروط العامة للخدمات المصرفية:

بالإضافة إلى أية شروط أو أحكام أخرى - إن وجدت - بنموذج طلب الخدمة المصرفية ذات الصلة.

يوافق العميل على أن تخضع أي أو كافة الخدمات المصرفية للشروط والأحكام الواردة ادناه.

١- الشروط الخاصة بخدمة التعليمات الدائمة:

١-١ يحرص العميل دائماً على وجود مبالغ كافية في الحساب لتمكين البنك من الوفاء بأي تعليمات دائمة من الحساب في تواريخ استحقاقها.

١-٢ يحتفظ البنك بحقه في تحديد أولوية أي تعليمات مستديمة مقابل الشيكات المقدمة أو أي ترتيبات قائمة مع البنك.

١-٣ في حالة عدم تنفيذ أو تفعيل أي تعليمات مستديمة لشهرين متتاليين أو إذا تم رفضها لعدم توفر رصيد كافي بالحساب، يجوز للبنك إلغاء أو ايقاف التعليمات المستديمة بدون أي إشعار إلى العميل.

١-٤ يجوز للبنك أن يلغي أو يوقف أي تعليمات مستديمة فيما يتعلق بأي دفعات آجلة في أي وقت بعد تلقيه إفادة من المستفيد من تلك التعليمات المستديمة بعدم حاجتهم لأداء أي دفعات إضافية.

١-٥ سيتم فرض رسوم رمزية مقابل الترتيبات الأولية للتعليمات المستديمة أو الغاؤها أو تعديلها وهذه الرسوم لا تشمل رسوم البريد والطوابع و/أو التلكس التي تكون مطبقة وفقاً لتعرفة رسوم البنك المطبقة من حين لآخر كما يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، أن يفرض رسماً على أي تعليمات مستديمة لم تنفذ لعدم كفاية الرصيد.

١-٦ في حالة عدم وجود رصيد كافٍ في الحساب، لا يكون البنك ملزماً بإفادة العميل بذلك ومع هذا، يجوز للبنك حسب تقديره، أن يقوم بخصم الدفعة بموجب التعليمات المستديمة حتى ولو أدى ذلك لتجاوز رصيد حساب العميل، وفي هذه الحالة يتوجب على العميل تغطية مبلغ السحب على المكشوف على الفور.

١-٧ لا تسري أية تعديلات أو أوامر إلغاء على التعليمات المستديمة ما لم يستلمها البنك قبل سبعة أيام عمل من الموعد التالي لتفعيل أو تنفيذ التعليمات المستديمة شريطة أن تكون هذه التعليمات الدائمة قابلة للإلغاء من قبل العميل وحده.

١-٨ لا يتحمل البنك أو فروعه أو مراسلوه أو وكلاؤه المسؤولية عن أي خسائر أو تأخير أو أخطاء أو إهمال ينشأ عن أي وسيلة اتصال مستخدمة في إجراء التحويلات بموجب التعليمات المستديمة.

١-٩ المبالغ المختلفة المدفوعة من قبل البنك تعكس المبلغ/ المبالغ المسجلة في نظام الحاسوب لدى البنك (دفاتر البنك) كما تم ادخالها وتدوينها من قبل العميل مع مراعاة الحد الاقصى المعمول به في ذلك الوقت.

٢- الشروط الخاصة بخدمة التحويلات البرقية/الحوالات عند الطلب:

٢-١ يوافق العميل على أنه في حال عدم وجود تعليمات محددة تفيد العكس، تجري التحويلات البرقية بعملة البلد المراد إجراء الدفع فيه.

٢-٢ يتحمل المستفيد كافة الرسوم المتكبدة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-٣ يحتفظ البنك بحقه في سحب التحويل البرقي في مكان يختلف عن المكان الذي يحدده المحول إذا اقتضت متطلبات العمل ذلك.

٢-٤ ترسل التحويلات البرقية على مسؤولية المحول كلياً.

٢-٥ يوافق العميل على أن البنك وفروعه ومراسليه ووكلائه لا يتحملون المسؤولية عن أي خسائر أو تأخير أو إهمال ينشأ عن إرسال التحويلات البرقية أو الاتصالات بالأنظمة الإلكترونية.

٢-٦ تجري التحويلات التلغرافية بالقيمة الفورية (بعد يومي عمل بعد تاريخ الصفقة/المعاملة بعملة التحويل) وتعامل الطلبات بقيمة اليوم نفسه حسبما تحدده إدارة البنك، حيث أن ذلك يخضع لوقت استلام الطلب والموعد النهائي المطبق على عملة التحويل والبلد الذي تم تحويل المبالغ إليه.

٢-٧ لا يكون البنك ولا مراسلوه مسؤولين عن أي تأخير أو خطأ أو إهمال بسبب السلطات البرقية أو البريدية؛ وفي حالة ضياع الحوالة أو سرقتها لا يتحمل البنك أي التزام عن ذلك.

٣- الشروط الخاصة بخدمة التعليمات المصرفية بالتلكس/الفاكس:

٣-١ ما لم يقدم العميل تعليمات خطية تفيد العكس، (وعلى الرغم من أية تعليمات مصرفية هاتفية) يكون البنك مفوضاً ولكن غير ملزم بالتقيد بتعليمات العميل المصرفية المرسلة عبر الفاكس أو التلكس بما في ذلك أي تعليمات يطلبها أو يقدمها العميل فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط ما لم تنص هذه الأحكام والشروط صراحة على خلاف ذلك.

٣-٢ يبرئ العميل ذمة البنك من أي تعويض ويجنبه الضرر من وضد كافة القضايا والدعاوي والإجراءات القانونية والتكاليف والمطالبات والطلبات والرسوم والنفقات والخسائر والالتزامات كيفما تنشأ تبعاً أو فيما يتعلق بأي طريقة بما يلي:

أ- تصرف البنك وفقاً لتعليمات العميل الخطية المرسلة عبر الفاكس أو التلكس أو عبر الهاتف، بغض النظر عما إذا أرسلت هذه التعليمات على النحو المذكور أعلاه عن طريق الخطأ أو عُدلت بشكل احتيالي أو فهمت بشكل مغاير أو شوهت خلال الإرسال أو الاتصال؛

ب- عدم قيام البنك بالتصرف وفقاً لتعليمات العميل المرسلة بالفاكس أو التلكس أو الهاتف بسبب إخفاق إرسالها إلى البنك أو عدم استلام

البنك لها لأي سبب كان، سواء كان ذلك الإخفاق يرجع إلى عطل أو عدم جاهزية جهاز الاستقبال أو الإرسال؛

ج- إخفاق العميل في إرسال كافة أصول نسخ التعليمات عبر الفاكس إلى البنك خلال الفترة التي يحددها البنك.

٣-٣ يوافق العميل على التأشير بوضوح على أصل رسالة الفاكس (النسخة الورقية) بعبارة " للعلم فقط" - تأكيداً لرسالتي/لرسالتنا المرسلة بالفاكس مع الاشارة للتاريخ وإرسال الرسالة بالبريد العادي في ذات يوم إرسالها بالفاكس وإذا لم تظهر هذه العبارات جلياً في النسخة الورقية، يقوم العميل بتعويض البنك بدون حق الرجوع ضد البنك أو مديريه أو موظفيه أو مستخدميه بخصوص أية خسائر بسبب ازدواجية نسخ تعليمات العميل نتيجة تصرف البنك أو مديريه أو موظفيه أو مستخدميه بخصوص أية خسائر بسبب ازدواجية نسخ تعليمات العميل ونتيجة لتصرف البنك أو مديريه أو موظفيه أو مستخدميه على كلتا النسختين المرسلة بالفاكس والنسخة الورقية الاصلية.

م- الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية (بنك نت) وتشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك:

بالإضافة إلى الشروط والأحكام - إن وجدت - المبينة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك أو أي نموذج/طلب أو مستند آخر، يتم تطبيق الشروط والأحكام التالية:

١- الشروط والأحكام الخاصة:

في مقابل قيام البنك بتوفير خدمات مصرفية عبر الإنترنت للعميل، يقر العميل بقبول وفهم الشروط والأحكام التالية:

١-١ يشترط قبل استخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أن يكون للمشترك حساب مفتوح لدى البنك وإذا ما تم إغلاق الحساب أو إذا تم إنهاء العلاقة بين البنك والعميل لأي سبب عندئذ يكون للبنك الحق في إلغاء الخدمة المصرفية عبر الإنترنت فوراً.

١-٢ يحتفظ البنك بحقه في رفض أو إلغاء أي طلب للحصول على الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

١-٣ يوافق العميل على قبول والتقيد بتعليمات الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

١-٤ يوافق العميل على أن سجلات البنك بخصوص أي معاملات مالية وغير مالية تمت من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت تكون بينة قطعية بخصوص تلك المعاملات وتكون ملزمة قانونياً للعميل لكافة الأغراض.

١-٥ يوافق العميل على قبول كافة العمليات التي قام بها أي مستخدم في الحساب عبر الخدمة المصرفية عبر الإنترنت إذا كان محدداً في نموذج طلب العميل و/أو بموجب إشعار منفصل إلى البنك سواء كان خطياً أو عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

١-٦ يجوز للبنك استرداد أي مبلغ مستحق له بموجب هذه الأحكام والشروط من خلال خصمه من أي حساب/حسابات للعميل لدى البنك، سواء كانت هذه الحسابات مربوطة بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت أم لا.

١-٧ يقر العميل ويوافق على أن تزويده بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت يكون على مسؤليته بالكامل وأن البنك لن يكون مسؤلاً عن أي خسائر أو أضرار تكون ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدامه لهذه الخدمة.

ملاحظة: بالرغم من تدابير الأمان التي سوف تكون موجودة، الاتصالات من خلال وسائل الخدمات المصرفية الالكترونية قد لا تكون أمنة وسرية وأي استخدام لهذه القنوات يكون على تحمل العميل لمخاطرها وحده. في حال فقد العميل حيازة، السيطرة على أو تشغيل الجهاز الالكتروني، أو اعتقد أن شخص أخر قد وصل اليه، يجب على العميل ابلاغ البنك على الفور بحيث يمكن حظره. ما لم يتم ابلاغ البنك، سوف يفترض البنك أن كافة التعليمات هي تعليمات صادرة من العميل. هذه مسألة مهمة حيث قد لا يمكن عكس تلك المعاملات. يحتاج العميل أيضا الى معرفة أن الخدمات المصرفية الالكترونية قد تعطي أثر لهجمات فيروسية، أخطاء، خسائر، أضرار ومطالبات وأن العميل يستخدمها على مسئوليته وتحمله للمخاطر وحده.

١-٨ يتعهد ويوافق العميل على توقيع أي مستندات إضافية قد يطلبها البنك للاشتراك في الخدمات المصرفية عبر الانترنت أو تعديل، إضافة تسهيلات معدلة/ إضافية تحت الخدمات المصرفية عبر الانترنت للعميل. في حال لم يلتزم العميل بالمتطلبات أعلاه، لن يصبح مؤهلا للخدمة المصرفية عبر الانترنت المعززة أو المعدلة وسوف يحق للبنك سحب أو الغاء الخدمات المصرفية عبر الانترنت المتوفرة للعميل.

١-٩ عندما يكون مطلوبا من العميل قبل الاشتراك واستخدام الخدمة القيام بتأكيد موافقته إلكترونيا على شروط وأحكام تلك التسهيلات يدرك العميل أن موافقته الالكترونية ستعتبر كافية وملزمة له قانونياً لجميع النواحي والأغراض.

١-١٠ يقر العميل بأن اسم/علامة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت يملكها البنك ويملك حقوق الملكية الفكرية وكافة حقوق النشر المتعلقة بهذا الاسم/العلامة والتعديلات اللاحقة بما في ذلك دليل الاستخدام بأي شكل كان.

١-١١ يقر العميل ويوافق على أن أي تغيير أو تعديل في اسم الخدمة المصرفية عبر الإنترنت لن يؤثر على التزامات العميل بموجب هذه الشروط والأحكام أو أي شروط وأحكام خاصة أخرى معمول بها بشأن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت إن وجدت.

١-١٢ إذا كانت الخدمة المصرفية عبر الإنترنت تسمح للعميل بفتح حسابات جديدة باسم العميل لها نفس الرقم اللاحق من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت فإن الحساب الجديد أو الحساب اللاحق سيخضع للشروط والأحكام الخاصة بالبنك حسبما يتم تعديلها من وقت لآخر بالإضافة إلى هذه الشروط والأحكام.

٢- أداء الخدمة المصرفية عبر الإنترنت

٢-١ قد يقوم البنك بتعيين وكلاء لإنجاز أي مهام متصلة بتقديم الخدمة المصرفية عبر الإنترنت ويجوز له إسناد صلاحيات لأولئك الوكلاء لإنجاز أي وظائف مخولة للبنك أو يكون البنك ملزماً بالقيام بها.

٢-٢ لن يتحمل البنك المسؤولية في حالة فشل أي من وكلائه في التقيد بتاريخ استحقاق أي معاملة نتيجة ضيق الوقت أو الفوارق الزمنية بين الدول أو تضارب العطلات الرسمية.

٢-٣ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن فشل أو عدم إنجاز أية خدمات مصرفية عبر الإنترنت لأسباب خارجة عن سيطرة البنك أو وكلائه.

٢-٤ يكون البنك مخولاً بالتصرف استناداً إلى تعليمات العميل المرسلة عبر الخدمة المصرفية عبر الإنترنت والتي تشتمل على رسالة بالبريد الإلكتروني أو تعليمات مالية أو غير مالية بدون الرجوع لاحقاً إلى العميل وبدون الحاجة لتأكيد أو تحقق خطي من العميل وتعتبر تلك التعليمات قد أجريت طبقاً لتفويض العميل المصرفي.

٢-٥ لا يكون البنك مسؤلا عن صحة أي معاملة من المعاملات المالية الإلكترونية وغير المالية والتي أجريت بواسطة العميل والذي لا يكون له الحق في المطالبة بإلغاء المعاملة التي تم إجرائها أو مطالبة البنك بإلغائها أو تعديلها أو تغييرها.

٢-٦ لا يكون البنك ولا وكلائه مسؤولين عن أية خسائر أو أضرار أو استرداد عاجل ينشأ عن عدم التعرف على المستفيد بصورة صحيحة أو بسبب عدم الدفع بموجب أي سند دفع مصرفي نتيجة الخسارة أو السرقة أو الضياع أو الخطأ أو الإهمال أو التلف.

٢-٧ لن يكون البنك مسؤلاً عن أي خسائر أو أضرار في حالة استخدام العميل للخدمة المصرفية عبر الإنترنت لدفع فواتير الخدمات الاستهلاكية ورسوم الدوائر الأخرى التي لديها ترتيبات مع البنك ويقر العميل ويوافق على أن يكون وحده مسؤلاً عن (أ) موافاة البنك برقم المستخدم/المستهلك/المرجع الصحيح وأي تغييرات لاحقة، (ب) تسوية النزاعات مع المستفيد أياً كانت طبيعتها.

٢-٨ حسب تقدير البنك المطلق وموافقته المسبقة قد يقبل البنك أي طلب إيقاف صرف شيك للعميل من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت فقط في حالة إفادة العميل أن ذلك الشيك مفقود وقيام العميل بتزويد البنك بالمستندات التي تثبت ذلك.

٢-٩ يوافق العميل ويقر بأن البنك لن يقبل أي مطالبات للتعويض عن فوائد أو خسارة فوائد أو تاريخ الاستحقاق لأي معاملة مالية تم إجراؤها من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

٢-١٠ يحتفظ البنك بحقه المطلق في رفض أو إلغاء أي معاملة مالية أو غير مالية في أي وقت في حالة عدم اكتمال المعاملة أو إذا كانت متضاربة أو غير صحيحة أو تخل بأي قانون أو تشريع أو قرارات تنظيمية.

٢-١١ يوافق العميل بأن كل إجراءات الأمن المستخدمة والمطبقة من قبل البنك معقولة وملائمة. يجب على العميل الحماية والمحافظة على سرية اسم المستخدم وكلمة المرور وهوية المستخدم وكل ما يتعلق بالمعلومات المتصلة بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

٢-١٢ سوف يعتمد البنك على صحة المعاملات التي يقوم بها عميل لديه وصول للخدمة المصرفية عبر الإنترنت باستخدام اسم المستخدم وهوية المستخدم ورقم التعريف الشخصي وكلمة المرور و/أو الإجابة على أية أسئلة تعريفية أو سرية أخرى دون أي مسؤولية على البنك.

٣- يوافق العميل على أن تنفيذ المعاملة/المعاملات المالية يخضع لتوفر أموال صافية وكافية في الحساب/ الحسابات ذات الصلة.

٣-١ يتم إجراء التحويلات المالية (المعاملة المالية) بين الحسابات الخاصة بالعميل لدى البنك بالدرهم الإماراتي والتحويلات بين الحسابات الخاصة بالعميل لدى البنك بالعملات الأجنبية عند استلام البنك لتعليمات العميل خلال الفترات الزمنية المبينة في التعليمات.

٣-٢ لن يسمح بإجراء التحويلات من حساب/حسابات الوديعة الثابتة أو الودائع لأجل و/أو حساب/حسابات القرض.

٣-٣ يقر العميل بأن طلبات الحوالات البنكية والشيكات المصرفية وتحويل الأموال بواسطة التلكس و/أو التلغراف أو (سويفت) التي يتم استلامها قبل نهاية الوقت المحدد كما هو محدد في التعليمات في أي يوم عمل للبنك سيتم إجراؤها في ذلك اليوم أو في يوم العمل التالي للبنك.

٤- البرامج الإلكترونية

٤-١ يمنح البنك العميل الحق غير الحصري في استخدام أي برنامج إلكتروني خاص بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت يتم طرحه على أساس أن العميل:

أ- لن يزيل البرنامج الإلكتروني أو يسمح للغير باستخدامه، أو بنسخه أو يفصح عنه أو يعدله أو بخلاف ذلك اقتسام البرنامج الإلكتروني أو أي من تطبيقاته أو مكوناته مع أي طرف آخر.

ب- سوف يستخدم برنامج الخدمة المصرفية عبر الإنترنت فقط فيما يتصل باستخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

ج- لن يكون البنك مسؤلاً عن أي أخطاء في حالة العبث ببرنامج الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو أي برنامج بيانات آخر و/أو افساده.

د- يعوض العميل البنك عن أي مطالبة سواء أن كانت مالية أو غير ذلك ناتجة عن التعدي على براءة الاختراع أو التصميم أو العلامة التجارية أو حقوق النشر التي قد يتكبدها البنك نتيجة لاستخدام العميل للبرنامج.

هـ- يقبل العميل بموجبه أي شروط وأحكام مرتبطة بتراخيص أي طرف ثالث تتعلق بالمنتجات أو الخدمات التي يتم توفيرها بواسطة البنك إلى العميل كجزء من الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

و- لن يكون البنك مسؤولا عن أية خسارة بيانات بسبب الفشل في إجراء نسخ احتياطي منتظم وستكون هذه مسؤلية العميل وحده ولن يكون البنك ملزما باستعادة أي بيانات مفقودة.

ز- يوافق العميل على أن البنك يمتلك كل المعلومات المخزنة التي يتم إرسالها من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت وله حق مراجعة ومراقبة وتغيير ومسح هذه المعلومات لأغراض الأمن والإدارة أو أي أغراض أخرى.

٥- المنتجات والخدمات

حسب تقدير البنك المطلق، يمكن للعميل التقدم للحصول على منتجات وخدمات البنك من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت. تخضع

المنتجات والخدمات التي تم التقدم لها للشروط والأحكام ذات الصلة بتلك المنتجات والخدمات والتي قد تكون متاحة من خلال موقع البنك على الإنترنت و/أو فروعه و/أو الخدمة المصرفية عبر الإنترنت. يحتفظ البنك بحق إضافة أو إزالة أو تعليق أي منتج أو خدمة يتم الوصول إليها من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

٦- التدابير الأمنية

٦-١ يؤكد العميل والمستخدم بأنه لن يفصح عن كلمة المرور أو رقم هوية المستخدم إلى الغير وأنه سيقوم بحماية هذه الأرقام جيدا والمحافظة على سريتها وخصوصيتها.

٦-٢ يتعهد العميل و/أو المستخدم بتغيير كلمة المرور بين حين وآخر، وفوراً في حالة الاشتباه في أن رقم كلمة المرور قد تم كشفهما كلياً أو جزئياً للغير.

٦-٣ لن يكون البنك ملزماً تجاه أي سوء استخدام للخدمة المصرفية عبر الإنترنت بواسطة العميل أو أي طرف ثالث غير مصرح له، ويحق له، دون الرجوع للعميل أو المستخدم، أن يعمل وفقا لأي تعليمات تم استلامها عبر استخدام أسم المستخدم أو كلمة المرور أو هوية المستخدم.

٦-٤ لن يكون البنك ملزما إذا حدث أي سوء استخدام للخدمة المصرفية عبر الإنترنت نتج عن عدم تقيد العميل بإجراءات الأمن أو هذه الأحكام والشروط أو أي إجراءات أمنية ينصح بها البنك العميل من وقت لآخر.

٦-٥ يوافق العميل على اتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لضمان عدم اختراق فيروسات الكمبيوتر لبرنامج الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو أي برنامج آخر.

٦-٦ يقر العميل بموجبه ويوافق على أن البنك غير ملزم بموجب أي التزام قانوني أو تعاقدي لإجراء أي تحقيقات فيما يختص بهوية أي مستخدم يتمكن من الدخول للخدمة المصرفية عبر الإنترنت غير المستخدم وهوية المستخدم وكلمة المرور وأية طرق أمن إضافية أخرى يتم تطبيقها بواسطة البنك حسب تقديره المطلق.

٦-٧ يوافق العميل بموجبه على تعويض البنك ضد أي أضرار لحقت بأنظمة كمبيوتر البنك بسبب العميل أو أي شخص يستخدم اسم المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بالعميل والذي يكون مسؤلاً عن نقل الفيروسات إلى البنك من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

٦-٨ يكون العميل مسؤلاً عن استخدام اسم المستخدم و/أو هوية المستخدم و/أو كلمة المرور و/أو أي طرق أمن أخرى يحددها البنك تستخدم للدخول إلى الخدمة المصرفية عبر الإنترنت بواسطة شخص مصرح له أو شخص غير مصرح له أو أي طرف ثالث آخر.

٧- تشغيل الخدمة المصرفية عبر الإنترنت

٧-١ عندما تكون الخدمة المقدمة مرتبطة بحساب مفتوح بإسمين أو أكثر لدى البنك فإنه من المفهوم أن الخدمة مقدمة لمشترك واحد يتصرف منفرداً بغض النظر عما إذا كان يتم تشغيل الحساب/ الحسابات بالاشتراك أو الانفراد ويحتفظ البنك بحقه أيضاً في تحميل كل من/جميع مستخدمين بالاشتراك مسؤولية أي أضرار تنجم عن ذلك. في حال كان الحساب مشتركاً محكوماً بتوقيع الطرفين معاً لن يتم تقديم الخدمة. في حالة حساب القاصر يكون للوصي فقط - بعد التحقق من هويته - حق استخدام هذه التسهيلات نيابة عن القاصر صاحب الحساب. إذا كان الحساب مفتوحاً باسم قاصر يكون للوصي أو الولي الشرعي فقط حق استخدام هذه الخدمة المصرفية نيابة عن القاصر متى ما كان ذلك ممكن قانونياً ويتحمل الوصي المسؤولية الكاملة عن اشتراك القاصر في الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

٧-٢ على العميل التأكد من توفر أموال كافية في الحساب قبل إجراء أي معاملة، وإذا تم كشف الحساب لأي سبب باستخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، على العميل القيام مباشرة بدفع المبلغ المكشوف. يمنع عدم تقيد العميل بهذا الشرط الحق للبنك لإلغاء الخدمة المصرفية عبر الإنترنت والخصم من أو مقاصة أي حساب يحتفظ به العميل لدى البنك لتغطية المبلغ المكشوف وأية رسوم أخرى.

٧-٣ يقر العميل بأن الخدمة المصرفية عبر الإنترنت يتم الوصول إليها عبر الإنترنت والذي يعتبر نظاما عاماً ليس للبنك سيطرة عليه، لذا فإنه من واجب العميل ضمان أن أي كمبيوتر أو أي جهاز آخر يستخدمه للدخول إلى الخدمة المصرفية عبر الإنترنت خال ومحمي بصورة ملائمة من الفيروسات التي تغزو أجهزة الكمبيوتر والعناصر التخريبية الهدامة الأخرى.

٧-٤ لا يضمن البنك دقة واكتمال المعلومات التي يتم الحصول عليها عبر الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو خلوها من الخطأ وتوفرها في الوقت المناسب وقد تخضع للتعليق أو التعطيل.

٧-٥ لن يكون البنك مسؤلاً إذا لم يتمكن العميل من الدخول إلى الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو إلى أي منتج أو خدمة مقدمة بواسطة البنك بموجب الخدمة المصرفية عبر الإنترنت ينتج عن أي سبب خارج نطاق سيطرة البنك أو توقف أو عطل تقني في الاتصال أو الشبكة.

٧-٦ يقبل العميل بموجبه، بصورة غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة ودون أي حق للاعتراض، كل المعاملات الناشئة عن استخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت.

٧-٧ يوافق العميل بأن البنك لن يكون مسؤلاً عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن التحويل الجزئي أو غير المكتمل أو المتأخر أو فشل التحويل أو دفعات الفواتير لأي مستفيد يتم تسميته بموجب الخدمة المصرفية عبر الإنترنت لأي سبب خارج نطاق سيطرة البنك.

٧-٨ يقر العميل بأن أية مطبوعات/ كشوفات ملفات أو أي شكل آخر من الأشكال التي تم فيها تحميل/نسخ أية معلومات أو معاملات تعود إلى الحساب لن يتم استخدامها في أي معاملات مع الغير بأي شكل من الأشكال ويوافق العميل على تعويض البنك ضد كافة الخسائر والأضرار التي قد يتكبدها نتيجة لأي إخلال بما جاء أعلاه.

٧-٩ لن يكون البنك مسؤلا عن أي دفعات غير صحيحة يتم دفعها إلى شركات الخدمات العامة/شركات بطاقات الائتمان نتيجة لخطأ المشترك في إدخال رقم المستهلك/البطاقة، رقم الحساب لدى شركة الخدمة وأي معلومات أخرى مطلوبة. ويؤكد العميل ويوافق أيضا على التنازل عن أي حق يكون له بطريقة أخرى لتحميل البنك المسؤولية عن أي خطأ أو تقصير تسببت فيه الخدمة المصرفية عبر الإنترنت وأي تأخير من قبل البنك لأي أسباب خارجة عن سيطرة البنك في تحويل الأموال إلى أي من شركات الخدمات العامة/ شركات البطاقات أو أي مدفوع له أو مستفيد والذي قد ينتج عنه تعطيل الخدمة العامة أو المعاملات ذات الصلة ببطاقة الائتمان.

٧-١٠ في حالات التحويلات التلغرافية أو أية معاملات أخرى من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، يوافق العميل على أن إجمالي المبلغ الذي يمكن تحويله في اليوم محدود بالمبلغ المبين والمحدد بواسطة البنك حسب فئة العميل.

٧-١١ في حال تنفيذ تحويلات بعملة أجنبية من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، تم تحديد الحد الأقصى لإجمالي المبلغ القابل للتحويل حاليا بما يعادل عشرة آلاف دولار أمريكي (١٠,٠٠٠ دولار أمريكي) (لكل يوم عمل) (قد تخضع للتغيير من وقت لآخر) بالأسعار المحددة المنصوص عليها في موقع الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو موقع البنك على الإنترنت، أو أي مبالغ أخرى يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل أو يتم تحديدها بواسطة البنك حسب تقديره وحده دون أي إخطار للعميل.

٧-١٢ يدرك العميل بأن التاريخ والوقت الموضحين على مطبوعات المعاملات أو على إشعارات التأكيد تحمل التاريخ والوقت على الحاسب الآلي الرئيسي للبنك وأن أي معاملات تجري قبل الموعد النهائي في سجل البنك سوف تتم خلال يوم العمل نفسه وأن أي معاملات تجري بعد الوقت المحدد في سجل البنك أو في يوم عطلة للبنك سيتم تنفيذها في يوم العمل التالي/تاريخ استحقاق المعاملة.

٧-١٣ يقر العميل بأن البنك لن يقوم بإصدار أي إشعار أو تأكيد مطبوع لأي معاملة يتم إجراؤها من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت بخلاف ما هو مبين في البند (٧-١٢) أعلاه والتي سوف يتم قيدها في الحساب ذي الصلة الخاص بالعميل والذي يتم إجراء المعاملة منه وظهورها في كشف الحساب الخاص به.

٨- إنهاء الاشتراك في الخدمة المصرفية عبر الإنترنت
يوافق العميل على أنه يحق للبنك إنهاء الخدمة المصرفية عبر الإنترنت والقيام بسحب أي أو كل التسهيلات بموجب ودون تحديد أي سبب، بعد تقديم اشعار للعميل عبر البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى يراها البنك مناسبة.

ن- الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية - الخاصة بالخدمة المصرفية الهاتفية:
بالإضافة إلى الشروط والأحكام - إن وجدت - المبينة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك أو أي نموذج/طلب أو مستند آخر، يتم تطبيق الشروط والأحكام التالية:

١- الشروط والأحكام الخاصة:
الخدمة المصرفية الهاتفية هي خدمة تعتمد على الهاتف وهي خدمة مصرفية إلكترونية آمنة تسمح للعملاء الذين تم اصدار بطاقات صراف آلي أو رقم تعريف شخصي لهم للقيام بالمعاملات المالية وغير المالية في حساب/حسابات العميل لدى البنك من خلال الهاتف. إضافة إلى أي شروط وأحكام أخرى، إن وجدت، يتم نشرها في عنوان البنك على الإنترنت أو في أي طلب أو مستند خاص بالخدمة المصرفية الهاتفية، يتم تطبيق الشروط والأحكام التالية على الخدمة المصرفية الهاتفية المقدمة للعميل على الرغم من أي تغيير في اسم الخدمة.

١-١ وفقا لتقدير البنك المطلق وكشرط مسبق، يمكن تقديم الخدمة المصرفية الهاتفية للعميل وفقا للمتطلبات التالية:

أ- كشرط مسبق للاشتراك في الخدمة المصرفية الهاتفية، يجب على العميل الاحتفاظ بحساب نشط لدى البنك بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ب- يوافق العميل على أن البنك يحتفظ بحق تحديد الخدمة المصرفية الهاتفية لأنواع محددة من الحسابات والعملاء.

ج- يوافق العميل ويقر بأن الاشتراك في الخدمة المصرفية الهاتفية والقيام بأي معاملات عن طريق هذه الخدمة سيكون على مسؤليته الشخصية.

د- لكي يتمكن العميل من الوصول بنجاح للخدمة المصرفية الهاتفية، يوافق العميل على أنه سيتم تسجيله تلقائيا في الخدمة المصرفية الهاتفية بمجرد حصوله على بطاقة خصم ورقم سري خاص بتلك البطاقة.

٢- توافر الخدمة المصرفية الهاتفية

١-٢ في غياب أي أخطاء تقنية أو أعطال من شركات الاتصالات ومزودي الخدمة ونظام البنك، ستكون الخدمة المصرفية الهاتفية متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

٢-٢ يوافق العميل على أن الخدمة المصرفية الهاتفية قد لا تكون متوفرة من وقت لآخر لأغراض الصيانة الروتينية لنظام البنك أو لأي سبب آخر.

٣-٢ قد لا تكون معالجة بعض المعاملات متاحة طوال اليوم.

٤-٢ يمكن للعميل استخدام الخدمة المصرفية الهاتفية بالاتصال على رقم الهاتف المقدم من البنك والذي هو حاليا ٠٥٤ ٠٠٠ ٠٦أو أي رقم آخر يحدده البنك.

٣- نطاق وشروط الخدمة المصرفية الهاتفية

١-٣ تغطي الخدمة المصرفية الهاتفية كل الحسابات التي يحتفظ بها العميل في وقت الاشتراك الآلي في الخدمة المصرفية الهاتفية أو التي يسجل لها في المستقبل وتتعلق ب (١) حسابات الأفراد باسم العميل المنفرد؛ (٢) الحسابات المشتركة – ولكن فقط إذا كان تشغيلها بسلطة توقيع منفرد (٣) حسابات بطاقات الائتمان.

٢-٣ وفقا لتقدير البنك المطلق، يجوز للعميل ربط حسابات الوديعة وحسابات الأعمال التجارية بالخدمة المصرفية الهاتفية إذا تم الحصول على موافقة البنك الخطية.

٣-٣ يحق للبنك العمل وفقا للتعليمات المقدمة من العميل للبنك دون الرجوع إلى العميل ودون الحاجة إلى تصديق/تأكيد كتابي من العميل.

٤-٣ يوافق العميل بأن دفع الفواتير من خلال الخدمة المصرفية الهاتفية سيتم إجراؤه قبل (٥) خمسة أيام على الأقل من تاريخ الاستحقاق وذلك للسماح بوقت كاف للمعالجة و/أو استلام الدفعة بواسطة المستفيد.

٣-٥ عند إجراء دفع الفواتير بواسطة الخدمة المصرفية الهاتفية، يوافق العميل على أن يكون مسؤلاً مسؤلية فردية عما يلي:

أ- تزويد البنك برقم مرجع العميل/ المستهلك الصحيح مع المستفيد أو شركة الخدمة العامة التي يدفع لها الفاتورة وأي تعديلات لاحقة، إن وجدت.

ب- تسوية أي مطالبة أو نزاع يكون لدى المستفيد أو طرف ثالث مرتبط أو متعلق بالخدمة.

ج- لن يكون البنك ملزما بإخطار العميل إذا لم يتم تنفيذ معاملة نتيجة لعدم توفر الأموال الكافية في الحساب.

٣-٦ يحتفظ البنك بحق تحديد الحد الأقصى للأموال/الدفعات التي يمكن تحويلها من خلال الخدمة المصرفية الهاتفية.

٣-٧ يوافق العميل على أن أي تعليمات قام بتقديمها من خلال نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية أو الخدمة المصرفية الهاتفية تعتبر صحيحة ويجوز للبنك العمل وفقا لها وتسجيلها واستخدام السجلات كدليل في محكمة قضائية أو أي إجراءات قانونية أخرى.

٤- أحكام عامة

٤-١ يوافق العميل ويقبل ويقر بما يلي:

أ- يتم إنهاء الخدمة المصرفية الهاتفية فقط عند توقف ملكية العميل لبطاقة الخصم.

ب- يقر العميل بأن استخدام الخدمة المصرفية للمرة الأولى يعتبر قبولاً من جانب العميل ويمثل قبوله بالاتفاقية والتقيد بهذه الشروط والأحكام.

ج- يوافق العميل على أنه يجوز للبنك استيفاء أي مبلغ مستحق له بموجب هذه الاتفاقية بالخصم من حساب/ حسابات العميل لدى البنك سواء كانت هذه الحسابات مرتبطة بالخدمة المصرفية الهاتفية أم لا.

د- يوافق العميل على أن البنك يحتفظ لنفسه بحق استيفاء رسم خدمة وفقا للأسعار التي يتم تطبيقها من وقت لآخر وذلك بالخصم من حساب العميل، كما يحتفظ البنك أيضا بحق تعديل أسعار رسم الخدمة المصرفية الهاتفية في أي وقت بموجب اخطار مسبق للعميل وفقا للقانون المطبق.

هـ- يوافق العميل على أن البنك لن يكون مسؤلاً عن أي أخطاء أو فشل و/أو عدم أداء أو التشغيل غير المناسب لأجهزة الهاتف.

٤-٢ يحتفظ البنك بحق إجراء تغيير أو تعديل أو إضافة إلى الخدمة المصرفية الهاتفية الخاصة بما في ذلك إدخال أنماط جديدة من التعليمات وتغيير إجراءات الأمان لدى البنك وذلك بتقديم إخطار كاف بذلك للعميل من خلال أي من هذه الوسائط مثل موقع البنك على الإنترنت والخدمة المصرفية عبر الإنترنت وبواسطة البريد (والذي يتضمن رسائل كشف الحساب)، الخدمة المصرفية الهاتفية وأي وسيلة أخرى يراها البنك مناسبة. أي تغييرات أو تعديلات أو إضافات سوف تطبق من التاريخ المبين في الإخطار.

٤-٣ يحتفظ البنك بحق رفض أي طلب للتوقف عن تقديم الخدمة المصرفية الهاتفية بشكل كامل أو جزئي.

٤-٤ لن يكون البنك مسؤلاً عن الفشل في إنجاز الخدمة المصرفية الهاتفية ناتجة عن أسباب خارج نطاق سيطرة البنك أو وكلائه.

٤-٥ لن يكون البنك مسؤلاً عن أي مطالبة من العميل للتعويض عن الفائدة أو خسارة فائدة أو تاريخ استحقاق أو خسارة في صرف أي عملة عن أي معاملة تم إجراؤها باستخدام الخدمة المصرفية الهاتفية.

٤-٦ يحق للبنك رفض أو إلغاء أي معاملة في أي وقت في حالة عدم اكتمال المعاملة أو كانت متضاربة أو غير صحيحة أو تخل بأي قانون أو تشريع أو تنظيم.

٤-٧ يجوز للبنك الاتصال بالعميل لمناقشة الأمور المتعلقة بحسابه أو الخدمة المصرفية الهاتفية. إذا اتصل البنك بمكان عمل العميل أو عنوان منزله، يحتفظ البنك بحقه في ترك رسالة للعميل مع الشخص الذي يرد على المكالمة.

٤-٨ يقر العميل بأن الخدمة المصرفية الهاتفية هي للحسابات المنفردة فقط، ومع ذلك إذا كان الحساب المشترك في الخدمة المصرفية الهاتفية مشتركاً وكان لكل عميل في الحساب المشترك لديه تسهيلات تعريفية منفصلة أو تم إعطاء تسهيلات تعريفية لواحد من العملاء المشتركين، يكون العملاء المشتركين مسؤولين بالتضامن والتكافل عن كافة التعليمات المقدمة عبر الإنترنت أو الهاتف أو المعاملات التي تم إجراؤها على الحساب بواسطة أي واحد من العملاء المشتركين.

٤-٩ في حالة توفير الخدمة المصرفية الهاتفية وتم ربطها بحساب مشترك أو بحساب يتم تشغيله بواسطة أكثر من شخص واحد أو بواسطة شخص واحد، يقر العميل بأنه بغض النظر عما ما إذا كانت طريقة تشغيل الحساب مشتركا أو منفرداً يمكن استخدام الخدمة المصرفية الهاتفية بواسطة عميل واحد بمفرده دون أي مسؤولية على البنك.

٤-١٠ في حالة عدم وجود أي إشعار كتابي من العميل للبنك فيما يتعلق بالاستخدام غير المصرح له لتسهيلات الهوية وعند طلب العميل تعطيل الخدمة، سوف يعتبر البنك المعاملات التي تم طلبها باستخدام تسهيلات الهوية كمعاملات مصرح بها من قبل العميل وسوف يقوم بإجرائها على نفقة العميل ومسؤليته المنفردة.

٥- حقوق الملكية الفكرية والأمن

٥-١ يوافق العميل على أن البنك هو المالك الحصري لتسهيلات الهوية المستخدمة من قبل العميل؛ يقر العميل بأنه يستخدم تسهيلات الهوية كمؤتمن أخير لتسهيلات الهوية تلك وعليه الاحتفاظ بها في مكان آمن وإتباع مثل تلك التعليمات حسبما قد يتم إعطاؤها للمشترك بواسطة البنك من وقت لآخر.

٥-٢ يوافق العميل على القيام بالعناية الواجبة في استخدام وحفظ خصوصية وسرية تسهيلات التعريف وأن يحافظ على البنك آمنا ويبعد عنه الضرر وأن يعوضه عن أي دعاوي أو خسائر أو أضرار تنتج (سواء مباشرة أو تبعية) من استخدام العميل لخدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف

٥-٣ يقر العميل بأن اسم خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف أو علامتها التجارية هي ملك للبنك وأن البنك يتمتع بحقوق ملكية فكرية وحقوق نشر على تلك الأسماء/العلامات التجارية وجميع البرامج والمستندات والتعديلات اللاحقة لها بما في ذلك التعليمات الإرشادية في أي نموذج.

٥-٤ يقر العميل ويوافق بأن أي تغيير أو تعديل في اسم خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف لن يؤثر على التزامات العميل بموجب هذه الشروط والأحكام أو أي شروط خاصة أخرى تنطبق على الخدمة المصرفية عبر الهاتف، ان وجدت.

٦- الإعفاء من المسؤولية

لن يكون البنك مسؤلاً عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل في الحالات التالية:

٦-١ إنهاء أو تعليق أو قطع خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف أو أي جزء منها بدون تقديم إشعار مسبق للعميل.

٦-٢ أي سوء استخدام لخدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف من جانب العميل حين يكون سوء الاستخدام ناجم عن عدم الالتزام بالإجراءات الأمنية المعقولة أو بأحكام وشروط خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف أو أي اجراء أمني محدد يطلب البنك من العميل الالتزام به من وقت لآخر.

٦-٣ حين لا يقوم العميل بإخطار البنك بأي تغيير في بريده الإلكتروني أو عنوان البريد أو أرقام الاتصال الخاصة به.

٦-٤ أي أخطاء أو أعطال تنجم عن مشكلات في أجهزة الهاتف التي يستخدمها العميل.

٦-٥ أي نزاع عمالي أو مسألة أخرى تكون خارج نطاق سيطرة البنك أو وكلائه أو مقاولي الباطن.

٦-٦ أي دفعة خاطئة لأي مستفيد نتيجة لخطأ العميل.

٦-٧ أي تأخر في السداد لأي مستفيد ناجم عن سبب خارج نطاق سيطرة البنك.

٦-٨ عدم قيام العميل بالالتزام بأي إخطار أو رسالة أرسلها له البنك.

٦-٩ أي خسارة ناجمة عن سداد خاطئ أو تأخير في تحويل الأموال عبر خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف إلى أي مستفيد قد تنجم عن إنهاء أو انقطاع خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف.

٦-١٠ أي خسائر أو أضرار تنجم عن عدم دقة أي معاملة مالية أو غير مالية يقوم بها العميل.

٦-١١ عدم قيام البنك بالسداد للمستفيد أو تنفيذ تعليمات العميل إذا ما كان الحساب محجوزاً عليه بأمر من محكمة أو أي سلطة ذات اختصاص أو مجمداً أو موقوفاً لأي سبب كان.

٦-١٢ أي خسارة أخرى يتكبدها العميل بسبب استخدام الخدمة.

س- الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية - الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك و/ أو الخدمات المصرفية بالرسائل النصية القصيرة حسبما يكون مطبقا:

إضافة الى الشروط والأحكام، ان وجدت، المنصوص عليها على الموقع الالكتروني للبنك أو أي نموذج طلب أو مستند أخر، تُطبق الشروط والأحكام التالية:

١- الشروط والأحكام الخاصة:

ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، يكون للكلمات التالية في هذه الشروط والأحكام ونماذج طلبات الخدمات المصرفية عبر الهاتف/تطبيقات المتحرك من البنك تحت أي اسم المعاني التالية:

١-١ يجوز للبنك - وفقاً لتقديره المطلق - عدم السماح للعميل بالاشتراك في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك إلا إذا كان لديه حساب/بطاقة نشط/نشطة لدى البنك.

١-٢ يقر العميل بأن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك مقدمة له على مسؤليته الخاصة وتخضع للشروط والأحكام التالية:

أ- من حق البنك تعيين أي شركة تزويد خدمات اتصالات مثل شركة الإمارات للاتصالات (اتصالات) أو أي شركة أو وكالة أخرى مناسبة لتقديم الخدمات المذكورة.

ب- سيتم إرسال الرسائل للعميل فقط في حال كان/كانت داخل نطاق التغطية الخلوية التابعة للوكيل، أو ضمن نطاق يشكل جزءاً من شبكة تجوال الوكيل.

ج- يكون العميل مسؤلاً عن سداد رسوم الإرسال أو الرسوم الأخرى التي قد تفرض من قبل الوكيل، وذلك وفقاً لأحكام وشروط الوكيل فيما يتعلق باستقبال خدمة الرسائل النصية القصيرة حيث أن البنك غير معنى على الإطلاق بهذا الأمر.

د- يقوم البنك بتوفير الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك إلى المستخدمين المسجلين فيما يتعلق فقط بتلك الحسابات التي تم تسجيلها.

هـ- يقوم البنك بتوفير الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك لاسم العميل الأول بغض النظر عن عدد الأطراف المتصلة بالحساب أو طريقة التشغيل.

و- لن يكون البنك مسؤلاً عن أي خسارة أو ضرر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن قصور أو عطل في خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

ز- يقر العميل بأن التشغيل الصحيح للخدمة يعتمد على البنية التحتية وفعالية الاتصال والخدمات التي يقوم الوكيل بتوفيرها للبنك، بالإضافة إلى مزودي الخدمة الآخرين المعينين من قبل البنك.

ح- يوافق العميل بأن خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف المتحرك مقدمه على مسؤولية العميل الذي يتعين عليه تعويض البنك عن أي ضرر / خسارة تنشأ عن استعمال الخدمة.

ط- يقوم البنك بتوفير المعلومات إلى العميل عن طريق خدمة الرسائل النصية القصيرة بناء على طلب خطي مقدم منه إلى البنك.

ي- يحتفظ البنك بحق إيقاف الخدمة المصرفية وفق حريته المطلقة.

ك- يحتفظ البنك بحق إيقاف الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك في حال أي خرق لشروط وأحكام هذه الخدمة من قبل العميل أو أطراف أخرى متصلة بالحساب.

م- لن يكون البنك مسؤلاً عن أي عطل في الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك ناتج عن عوامل أو أسباب خارج سيطرته.

ن- يحتفظ البنك بحق تحديد الحد الأقصى لمبلغ المعاملة أو السداد المنفذ من خلال خدمة الأعمال المصرفية عبر الهاتف المتحرك على أساس يومي والذي قد يتم تعديله من وقت لأخر وفقاً للقانون المطبق.

ع- عندما تكون الخدمة المقدمة مرتبطة بحساب مفتوح بإسمين أو أكثر لدى البنك فإنه من المفهوم أنه، بصرف النظر عما إذا كانت طريقة تشغيل الحساب/ الحسابات فردية أو بالتضامن مع تشغيل مفرد (أو شرط)، سوف يتم تقديم الخدمة الى مشترك واحد والذي يتصرف بمفرده. في حال كانت طريقة التشغيل بالتضامن مع تفويض، لن يتم تقديم الخدمة. في حال فتح الحساب باسم قاصر، يحق للوصي القانوني استخدام هذه الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك بالنيابة عن القاصر متى كان ذلك مسموح قانونا، وسوف يتحمل الوصي القانوني المسئولية الكاملة عن اشتراك القاصر في الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

١-٣ يقوم العميل بإبلاغ البنك عن أي تغيير قد يطرأ على المعلومات المقدمة في نموذج الطلب مثل رقم الهاتف المتحرك وتفاصيل الحساب، إلخ.

١-٤ يوافق العميل على تقديم أية معلومات إضافية يطلبها البنك من وقت لأخر وذلك بغرض توفير الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك له.

١-٥ يوافق العميل ويقبل أن أي رسالة نصية قصيرة ترسل إليه قد تحتوي على معلومات حول حسابه.

١-٦ يفوض العميل البنك بإرسال أي معلومات تتعلق بالحساب إلى الوكيل أو أي جهة أخرى يراها البنك مناسبة حتى تلك التي لم تطلب بشكل محدد، في حال ارتأى البنك بأن هذه المعلومات ذات صلة بالخدمة المصرفية المقدمة.

١-٧ يقر العميل بأن الرسالة النصية القصيرة المرسلة إليه قد تحتوي على معلومات سرية، ومن الممكن إرسال هذه المعلومات السرية إلى شخص أخر دونما خطأ من جانب البنك، ولن يكون البنك مسؤلاً بأي حال من الأحوال عن هذا الأمر.

١-٨ يوافق العميل على أن كافة المعلومات سيتم نقلها و/أو تخزينها في مواقع مختلفة، وسيتم الاطلاع على هذه المعلومات من قبل موظفيه ومؤسساته التابعة ووكلائه.

١-٩ يفوض العميل البنك في تقديم أي معلومات أو تفاصيل تتعلق بحساب العميل إلى الوكيل أو إلى أي من مزودي خدمة بقدر ما يكون ضرورياً لتفعيل أي خدمة من الخدمات المرتبطة بالخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

١-١٠ تطبق هذه الشروط والأحكام على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك المقدمة من قبل البنك بغض النظر عن أي تغيير في اسم الخدمة.

٢- الرسوم والمصروفات

٢-١ سوف يخصم البنك من حساب المشترك المصروفات والرسوم لأي تعليمات من خلال الخدمة. وتكون هذه الرسوم بحسب جدول رسوم البنك للخدمات المختلفة. يحتفظ البنك بحقه أيضاً في تغيير المصروفات والرسوم الخاصة بالخدمة أو تغيير الشروط والأحكام الخاصة بالخدمة بموجب اخطار مسبق الى العميل وفقا للقانون المطبق.

٢-٢ يقوم المشترك بتفويض البنك بأن يخصم من حساب المشترك كل الرسوم والمصروفات الخاصة بالخدمة عن الشهر السابق في أول يوم عمل من الشهر التالي كما يقرره البنك بمحض اختياره.

٢-٣ إذا لم يقم المشترك بدفع الرسوم والمصروفات المعمول بها لمدة شهرين متعاقبين، سوف يحق للبنك أن يقوم بإلغاء الخدمة دون الرجوع للمشترك.

ع- الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية - الأحكام الخاصة ببطاقات الخصم:

إضافة الى الشروط والأحكام، ان وجدت، المنصوص عليها على الموقع الالكتروني للبنك أو أي نموذج طلب أو مستند أخر، تُطبق الشروط والأحكام التالية:

١- الشروط والأحكام الخاصة:
إضافة الى أي شروط، ان وجدت، منصوص عليها في الطلبات والنماذج المكتملة و/ أو أي شروط مذكورة على الموقع الالكتروني للبنك، تُطبق الشروط والاحكام التالية على بطاقات الخصم الصادرة من البنك للعميل وأي معاملة تتعلق بتلك البطاقات.

مقابل توفير البنك بطاقة للعميل، يقبل ويوافق العميل بموجبه على الالتزام بالشروط والأحكام التالية:

١-١ يجوز للبنك وفقاً لحريته المطلقة أن يصدر بطاقة للعميل الذي لديه حساب جاري و/أو حساب توفير لدى البنك في إحدى فروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة. في حالة غلق الحساب لأي سبب من الأسباب يجب أن يقوم حامل البطاقة إعادة البطاقة إلى البنك على الفور وسوف تنتهي صلاحيتها.

٢-١ في حالة إغلاق الحساب من قبل البنك لأي سبب من الأسباب يجب أن يقوم العميل/ حامل البطاقة بإعادة البطاقة إلى البنك على الفور والتي سوف تنتهي صلاحيتها.

٣-١ يوافق حامل البطاقة ويقر بأن البطاقة مصدرة للاستخدام في الوحدات الإلكترونية القادرة على قبول بطاقات فيزا /إلكترون/ ان اس سويتش/يو أي ئي سويتش/و جي سي سي نت سويتش لأصحاب الحسابات لدى البنك وبذلك يصرح لهم- متى ما كان ذلك ممكنا- بشراء البضائع والخدمات والمنافع و/أو الحجوزات من محال التجزئة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج من خلال أجهزة نقاط البيع التي تقبل بطاقات الخصم.

٤-١ وفقا لتقدير البنك المنفرد وموافقته الكتابية المسبقة قد يتم السماح من قبل البنك باستخدام البطاقة لشراء البضائع والخدمات والمزايا و/أو عمل الحجوزات من خلال الإنترنت أو التليفون أو البريد أو بأي وسائل أخرى حيث لا تكون البطاقة متاحة فعلياً في وقت إجراء المعاملة. قد يسمح لحامل البطاقة باستخدام أجهزة الصراف الآلي التي تعرض العلامة التجارية إلكترون، بلس، فيزا، العلامة التجارية سويتش الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والعلامة التجارية للشبكة المصرفية لدول مجلس التعاون والدخول إلى الخدمة المصرفية الذاتية التفاعلية الخاصة بالبنك.

٥-١ يمنع استخدام البطاقة للحصول على ائتمان من أي نوع طوال مدة البطاقة.

٦-١ تبقى البطاقة ملكاً للبنك في جميع الأوقات ويجوز للبنك في أي وقت ووفقاً لحريته المطلقة إلغاء صلاحية البطاقة وأن يطلب إعادتها وفي تلك الحالة يجب على حامل البطاقة الامتثال بطلب البنك على الفور.

٧-١ يتم إصدار البطاقة على المسؤلية التامة للعميل والذي يتوجب عليه تعويض البنك عن أي خسائر أو أضرار أياً كانت تنتج عن إصدار واستخدام البطاقة.

٨-١ يتعهد حامل البطاقة بعدم كشف رقم التعريف الشخصي الخاص به لأي شخص آخر. وفي حالة أن أصبح رقم التعريف الشخصي معروفاً لشخص ما غير حامل البطاقة سوف يتم معاملة ذلك الشخص على أنه وكيلاً بالنيابة عن حامل البطاقة ويجب على حامل البطاقة تعويض البنك عن أي خسائر أو أضرار التي قد تنشأ عن كشف رقم التعريف الشخصي.

٩-١ على حامل البطاقة ممارسة كل العناية الممكنة لمنع فقدان أو إضاعة أو سرقة البطاقة ويتعهد حامل البطاقة بعدم إعطاء البطاقة لأي شخص أخر.

١٠-١ في حالة فقدان أو سرقة البطاقة أو كشف رقم التعريف الشخصي لأي طرف آخر، يجب على حامل البطاقة إبلاغ الفقدان أو السرقة أو كشف رقم التعريف الشخصي على الفور مع تقديم بيانات إلى البنك شخصياً أو من خلال الاتصال على هاتف رقم ٠٤ ٦٠٠ ٠٠٠٠ ٩٧١+ أي رقم أخر يحدده البنك من وقت لآخر. وإلى أن يتم إبلاغ الفقدان أو السرقة أو كشف رقم التعريف الشخصي يعتبر العميل مسؤلاً عن المعاملات التي تتم باستخدام البطاقة. لا يتحمل البنك مسؤولية أي أضرار أو خسائر تنجم عن ذلك الفقدان أو السرقة أو كشف رقم التعريف الشخصي.

١١-١ عند تقديم إخطار شفهي عن الفقدان أو السرقة أو كشف البطاقة أو رقم التعريف الشخصي - المشار إليه في الفقرة (١٠) أعلاه - يجب تأكيد ذلك كتابياً من قبل حامل البطاقة إلى الفرع الذي تمّ فتح الحساب فيه خلال ٤٨ ساعة من استلام الإخطار الشفهي لدى البنك.

١٢-١ سوف يقوم البنك بخصم من حساب العميل / حسابات العملاء مبلغ أي سحب/تحويل وسداد فواتير الهاتف المياه والكهرباء، سداد ثمن البضائع والخدمات والمنافع والحجوزات في منافذ بيع التاجر وجميع تلك الدفعات التي تنفذ من خلال استخدام البطاقة بالإضافة إلى رسوم وتكاليف البنك ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ المعاملات.

١٣-١ يعتبر حامل البطاقة مسؤلاً في جميع الأوقات عن أي معاملات تتم باستخدام البطاقة ويجب عليه تعويض البنك عن جميع الخسائر والأضرار أياً كانت والتي تنتج عن الاستخدام الغير مصرح به للبطاقة ورقم التعريف الشخصي المتعلق بها. يعتبر سجل البنك للمعاملات المنفذة بالبطاقة سواء إلكترونياً أو غير ذلك دليلاً قاطعاً وملزماً لجميع الأغراض وبخاصة بغرض اعتباره دليلاً قانونياً.

١٤-١ إن مبلغ أي معاملة للبطاقة بعملة غير درهم الإمارات العربية المتحدة سوف يتم تحويله إلى الدرهم بسعر الصرف الذي يحدده البنك في تاريخ الذي يتم فيه خصم معاملة البطاقة من حساب البطاقة. رسوم المعاملات الدولية المطبقة من قبل البنك يمكن الاطلاع عليها في جدول رسوم البنك. رسوم السحب النقدي وفقا لجدول رسوم البنك سوف يتم فرضها على كافة المعاملات التي تتم من خلال أجهزة صراف آلي غير خاصة ببنك الامارات دبي الوطني داخل وخارج دولة الامارات العربية المتحدة.

١٥-١ يقبل حامل البطاقة جميع عمليات الخصم من الحساب والتي تنتج عن إصدار واستخدام البطاقة دونما تحديد (باستثناء بعد إقرار استلام إشعار الفقدان من قبل البنك).

١٦-١ يجب على حامل البطاقة أن يكفل توافر أموال للسحب في الحساب المرتبط بالبطاقة قبل تنفيذ أي سحوبات. إذا تم كشف الحساب لأي سبب من الأسباب من خلال استخدام البطاقة أو بسبب خصم الرسوم المصرفية سوف يعتبر حامل البطاقة مسؤولا عن تسوية العجز على الفور من خلال الدفع المباشر أو تحويل الأموال من أي حساب أخر يحتفظ به لدى البنك. إن إخفاق العميل في الالتزام بذلك سوف يخول البنك بأن يقوم بإلغاء البطاقة و/أو تنفيذ تحويل لصالح حامل البطاقة (إذا كان لديه أكثر من حساب لدى البنك). سوف يكون من حق البنك خصم أو مقاصة أي حسابات أخرى لحامل البطاقة لدى البنك بغرض تغطية الحساب المكشوف لحامل البطاقة بدون إخطار مسبق.

١٧-١ سوف يتم استخدام البطاقة ضمن حد المبلغ النقدي اليومي المحدد وحدود مبلغ المشتريات التي يحددها البنك وحده وفقاً لحريته التامة لكل نوع/منتج للبطاقات. على أية حال، يحق لحامل البطاقة أن يطلب تغيير مثل هذه الحدود بعد إصدار البطاقة (والذي يخضع دائما لسياسية البنك والقواعد المنظمة لذلك).

١٨-١ يحتفظ البنك بحق تحديد إجمالي المبلغ النقدي ومبلغ المشتريات الذي يستخدمه حامل البطاقة خلال مدة ٢٤ ساعة وبأن يخطر حامل البطاقة بمثل هذه الحدود من خلال مستندات الحساب أو بموجب اخطار وفقا للقانون المطبق.

١٩-١ يجوز للبنك إرسال البطاقة إلى العميل أو لحامل البطاقة بالبريد العادي أو من خلال البريد السريع على آخر عنوان تم إرسال الفواتير عليه أو عنوان أخر لحامل البطاقة محتفظ به في سجلات البنك وعلى مسؤولية العميل.

٢٠-١ يتعين على حامل البطاقة عند استلامها بأن يقوم فوراً بالتوقيع في مكان التوقيع على ظهر البطاقة وسوف يشكل ذلك التوقيع و/أو تنشيط البطاقة و/أو استخدمها دليلاً ملزماً وقاطعاً على تأكيد حامل البطاقة على الالتزام بهذه الشروط والأحكام بغض النظر على أنه لم يتم إخطار البنك باستلام حامل البطاقة لها.

٢١-١ في حالة عدم قيام حامل البطاقة بتحصيل/استلام البطاقة في غضون أربعة (٤) أسابيع من تاريخ إصدار البطاقة سوف يتم إلغاء البطاقة. إذا ما تم إصدار بطاقة بديلة بعد ذلك، سوف يتم فرض رسوم إصدار بطاقة بديلة وفقاً لجدول رسوم الخدمات المطبق من قبل البنك.

٢٢-١ يكون حاملو البطاقة مسؤلين بالتضامن والتكافل تجاه البنك بموجب هذه الشروط والأحكام إذا كان الحساب مفتوحاً بإسمين أو أكثر.

٢٣-١ لا يعتبر البنك مسؤلاً عن أي خسارة أو ضرر ينتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي عطل أو قصور في البطاقة أو جهاز الصراف الآلي أو عدم كفاية الأموال بشكل مؤقت في ذلك الجهاز أو عدم قبول بائع التجزئة أو المورد للبطاقة أو موافقته على السداد بالبطاقة والطريقة التي تم تبليغ الرفض بها إلى العميل.

٢٤-١ يقبل حامل البطاقة استخدام البطاقة فقط لشراء مشتريات مسموح بها قانونياً في بلد الشراء. يحتفظ البنك (وفقاً للقوانين السارية) بحق رفض تسوية أي معاملة للبطاقة نيابة عن العميل إذا كان لديه رأياً معقولاً بأن معاملة البطاقة لبضائع/خدمات/ منافع/حجوزات غير قانونية أو غير شرعية.

٢٥-١ يحتفظ البنك دائماً بحق رفض التصريح بأي شراء أو سلفة نقدية دون الحاجة لإخطار حامل البطاقة أو إلغاء أو تعليق حق استخدام أي بطاقة أو رقم تعريف شخصي فيما يتعلق بكافة أو بعض الوظائف أو المعاملات وأن يرفض تجديد أو استبدال أي بطاقة.

٢٦-١ يحق لكل صاحب حساب فردي أن يكون لديه بطاقة واحدة نشطة وسارية المفعول متصلة بحسابه المنفرد ومع ذلك يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق أن يقوم بتجميد وإلغاء البطاقات المتعددة المصدرة لشخص عن حساب مفرد في أي وقت وبدون إخطار مسبق.

٢٧-١ يوافق صاحب الحساب في حالة البطاقة الإضافية أو في حالة ربط البطاقة بحساب مشترك فان المعاملات النقدية السريعة التي تنفذ من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك وجميع المعاملات التي تتم من خلال أجهزة الصراف الآلي الأخرى وعمليات الشراء التي تتم بالبطاقة، سوف يتم قيدها على حساب البطاقة الرئيسية والحساب الذي صدرت منه هذه البطاقة.

٢٨-١ فيما يتعلق بأي عروض ترويجية خاصة أو تخفيضات أو عروض يقدمها البنك أو أي تجار معينين من وقت لآخر:

أ- لا يقدم البنك أي ضمانات أو اقرارات بشأن تسليم أو جودة أو تصميم أو مواصفات أو غير ذلك فيما يتعلق بمثل هذه العروض.

ب- قد تخضع مثل هذه العروض/الترويجية/التخفيضات إلى إمكانية التوافر ما تم الاعلان عنه بواسطة التاجر ويتم تخصيصه على أساس أولوية المشاركة في هذه العروض.

ج- لا يعتبر البنك مسؤلاً في حالة قيام التاجر بسحب أو إلغاء أو تغيير أو تعديل مثل هذه العروض الترويجية.

٢٩-١ تخضع مشاركة حامل البطاقة في أي عروض ترويجية لبطاقات الخصم/عروض الترويجية لاستخدام البطاقات للشروط والأحكام الخاصة بالعرض الترويجي/الحملة الترويجية والتي سوف يقوم البنك بإبلاغها لحاملي البطاقات أو الإعلان عنها من قبل البنك كما ومتى تنطبق.

٣٠-١ يفوض حامل البطاقة ويسمح للبنك بصورة غير قابلة للإلغاء في الكشف وتقديم المعلومات التي يراها مناسبة والتي تتعلق بحامل البطاقة أو حسابه/حسابها بما في ذلك ودونما تحديد لهذه الشروط والأحكام إلى الشركات الزميلة والفروع والمتنازل له من قبله ووكلائه وأي طرف آخر.

٣١-١ تخضع جميع عمليات الإيداع التي تتم من خلال أجهزة الصراف الآلي للتحقيق والمصادقة والتأكيد من قبل البنك والذي سوف يعد دليلاً ملزماً وقاطعاً لجميع الأغراض.

٣٢-١ وفقاً للحرية التامة للبنك، قد يتم إصدار بطاقة لقاصر ولكن باسم الوصي القانوني عليه ويتم إعطاء معلومات الدخول التشغيلي له فقط بتفويض من الوصي. يتحمل الوصي المسؤلية الكاملة عن جميع النشاطات التي يقوم بها القاصر.

ف- قابلية الفصل

يوافق العميل على أنه في حالة عدم سريان أو عدم نفاذ أي من هذه الشروط والأحكام فإن ذلك لن يؤثر على باقي الشروط المذكورة هنا.

ص- التخلي والتنازل

إن إخفاق البنك في ممارسة حقه في حالة واحدة أو أكثر – في تنفيذ أي من هذه الشروط والأحكام أو الاستفادة من أي من حقوقه المنصوص عليها هنا، لن يفسر على أنه تنازل عن ذلك الحق أو التخلي عن مثل هذه الحقوق والتي سوف تستمر وتبقى سارية المفعول ونافذة بالكامل.

يوافق العميل على أنه يحق للبنك التنازل عن وإحالة كافة حقوقه والتزاماته الواردة في هذه الشروط والأحكام الى أي شخص دون أخذ موافقة العميل، لا يحق للعميل التنازل عن أو إحالة أي من حقوقه أو التزاماته إلا بعد أخذ موافقة البنك الكتابية.

ق- تغيير الرسوم والمصروفات وأسعار الفائدة:

١- تطبق أسعار الفوائد والرسوم المطبقة على الحسابات والخدمات المصرفية وفقا لجدول الرسوم المعروض في فروع البنك أو على موقع البنك على شبكة الأنترنت.

٢- يجوز للبنك بموجب إشعار إلى العميل وفقا للقانون المعمول به أن يعدل جدول رسوم البنك، يفرض أي نوع رسوم أو مصروفات جديدة على حساب العميل أو أي خدمة يوفرها البنك للعميل أو القيام بتغيير سعر أو مبلغ الفائدة المستحق للعميل أو أي رسوم أو مصروفات مستحقة من قبل العميل بموجب هذه الشروط والأحكام بتغيير جدول رسوم ومصرفات البنك. سوف ينطبق هذا التعديل بدءاً من تاريخ السريان الذي يحدده البنك. سوف تتوافر الرسوم والمصروفات الجديدة لدى فروع البنك أو على الموقع الإلكتروني للبنك أو بناء على طلب العميل الكتابي الموجه للبنك.

٣- كافة الرسوم، العمولات والأتعاب غير شاملة ضريبة القيمة المُضافة أو أي ضريبة مبيعات أخرى مماثلة. يوافق العميل بموجبه على أن يسدد مبلغاً ما بخصوص أي ضريبة قيمة مُضافة معمول بها.

٤- يتم احتساب الفائدة واجبة الدفع على الحساب حسبما يحدد البنك من وقت لآخر. يخضع سعر الفائدة وفئات متطلبات الرصيد ودورة الإيداع والسمات الأخرى في الحساب للتعديل بموجب اخطار الى العميل وفقا لسياسة البنك والقانون المطبق.

ر- تغيير الشروط والأحكام:

ما لم يكن مسموحاً أو مطلوباً قبل ذلك بموجب القانون المطبق، يجوز للبنك - من وقت لآخر ووفقاً لتقديره المنفرد تغيير أو تعديل أي من هذه الشروط والأحكام. تطبق هذه التغييرات في تاريخ السريان الذي يحدده البنك في الإشعار المرسل للعميل –إن وجد- وسوف تنطبق هذه التعديلات على الحسابات والخدمات المصرفية والقروض والتسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم والفائدة، والفائدة الغير مدفوعة والرسوم والتكاليف و/أو أي منتجات وخدمات أخرى.

ش- التعويض

يتعهد العميل ويوافق على تعويض البنك ويبعد عنه الضرر عن أي خسائر وأضرار والتزامات وتكاليف و/أو مصروفات سواء كانت قانونية أو غير ذلك والتي قد يتكبدها البنك بسبب أي خدمة مصرفية أو معاملة أو غير ذلك بموجب هذه الشروط والأحكام.

ت- حق المقاصة

١- بالإضافة الى أي حق عام للمقاصة أو الحقوق الأخرى التي منحها القانون للبنك، يوافق العميل بأنه يجوز للبنك - وفقاً لتقديره المنفرد – في أي وقت ودون إخطار العميل، دمج أو توحيد كافة أو أي من حسابات للعميل لدى البنك بالدرهم الإماراتي أو بأي عملة أخرى وبأن يقوم بمقاصة أو تحويل أي أموال متوفرة لتسوية أي التزامات للعميل لدى البنك.

٢- يحق للبنك وهو بموجبه مخول بالخصم من أي حساب للعميل لدى أي من الشركات والمؤسسات التابعة للبنك والتي تحتفظ بأي رصيد دائن لصالح العميل وذلك لتسوية أي التزامات قائمة أو مستحقة على العميل للبنك.

ث- العنوان

إن العنوان المذكور من قبل العميل في استمارة فتح الحساب ("العنوان الدائم") و/أو نموذج الطلب الخاص بالخدمة المصرفية المعينة سيكون هو العنوان المختار الذي يتلقى عليه العميل كافة الإخطارات والاستدعاءات والطلبات والمطالبات فيما يتعلق بأي نزاع ويعتبر إرسال أي من هذه الاخطارات إلى العميل على هذا العنوان قد تم حسب الأصول وذلك في حالة إخفاق العميل في إخطار البنك بأي تغييرات في ذلك العنوان.

خ- القانون الحاكم والاختصاص القضائي:

تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً للقوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك القواعد واللوائح التنظيمية والتعليمات والتوجيهات التي تصدر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. إن القانون الذي تخضع له الحسابات أو أي خدمة مصرفية أو معاملة هو القانون الساري في الإمارة المفتوح بها الحساب. في حالة نشوب أي نزاع يتعلق بالحساب أو الخدمة المصرفية أو المعاملة فإن لمحاكم تلك الإمارة الاختصاص القضائي شريطة أنه يجوز للبنك - إذا رأى ذلك مناسباً – أن يقوم باتخاذ إجراءات قانونية أمام أي محاكم أخرى داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

ذ- اللغة والتفسير

تم تحرير هذه الشروط والأحكام باللغتين العربية والإنجليزية، ومع هذا في حال وجود أي تعارض بين النصين العربي والإنجليزي يسود النص العربي.